التوظيف السياسي للإعتماد الإقتصادي: رؤية في علاقات الطاقة بين روسيا وأوروبا

The Political Utilization of Economic Dependence: An Insight into Russia-Europe Energy Relations

أ.م.د. محمد عباس أحمد

جامعة بلاد الرافدين

DrMohammed@bauc14.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/١١/١٠ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٥/٢/٢٠

الملخص

إنّ التداخل في العلاقات التجارية وإعتماد الدول على بعضها بشكل مختلف إما للحصول على الموارد الطبيعية أو الحاجة إلى النفاذ إلى الأسواق الكبيرة لتصريف سلعها وبضائعها، قد أسهم في نشوء نمط من الإعتماد الإقتصادي الذي يُغري بتوظيفه لأغراض سياسية كشرط لإستمرار العلاقات التجارية. وتجد بعض الدول نفسها مُلزمة بإتباع الضغوط السياسية لضعف البدائل أو إنعدامها، فيما واجهت دول أخرى مشكلة إيجاد البدائل الرخيصة والقابلة للحياة من أجل التخلص من ضغوط هذه المطالب. إن الإعتمادي الإقتصادي لا ينجح في أن يتحول إلى سلاح سياسي في جميع الظروف، بل يُمكن للحاجة للأمن والخوف من التهديدات أن تجعل الرضوخ لمطالب مُزود الأمن تفوق الرضوخ لمطالب مُزود السلع، باعتبار أنّ الأمن نفسه بات سلعة

الكلمات المفتاحية: الاعتماد الاقتصادي، علاقات الطاقة، روسيا، أوروبا.

Abstract

The overlap in trade relations and the differential dependence of countries on each other either for the acquisition of natural resources or the need for access to large markets for the disposal of their goods, may have led to the emergence of a pattern of economic dependency that is tempting to use it for political purposes as a trade policy. Some countries find themselves obliged to follow political pressures for the weakness or lack of alternatives, while others face the problem of finding cheap and viable alternatives in order to get rid of the pressures of these demands. Economic dependency does not succeed in turning into a political weapon in all circumstances, because the need for security and fear of threats can make submission to the demands of the security provider superior to submission to the demands of the commodity provider, since security itself has become a commodity.

Keywords: Economic dependence, energy relations, Russia, Europe

المقدمة

درجت أدبيات العلاقات الدولية بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص على مناقشة الأدوات المتنوعة التي تملكها الدولة وتستخدمها لتنفيذ أهدافها الوطنية، لا سيما تلك الأدوات ذات الصفة القسرية والتي تنطوي على توظيف الضغط لإحداث التأثير في مواقف الدول الأخرى ودفعها إلى تبني مواقف مؤيدة أو على الأقل إلتزام جانب الحياد. إن إستعراض أشكال القوة التي تملكها الدول تجاه بعضها هو من أجل تأكيد حزمها في الدفاع عن مصالحها ورغبة في أن تصطف الدول إلى جانبها أو بشكل آخر لا تكون ضدها. وتأريخياً لم يقتصر الأمر على إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها رغم أنّها تُعد حجر الأساس في بناء شكل القوة التقليدية للدولة، بل برزت أيضاً القوة الإقتصادية والموارد التي تملكها لتأخذ دورها في إحداث التأثير المطلوب وربما بشكل لا يقل عنها، إن لم يكن أشد تأثيراً من القوة العسكرية. لقد عبر عن هذا المنطق بمنتهى الوضوح (بول ساموليسون–Samuelson)، أستاذ الإقتصاد في معهد (MIT) في كانون الأول من عام ١٩٧٤ أبان أزمة إرتفاع أسعار النفط بسبب حرب أكتوبر عندما كتب في عموده في مجلة (Newsweek); "الإقتصاد هو أيضاً سياسة تُمارس بوسائل أخرى" [١].

وبصورة عامة، تملك الدولة التي تتمتع بموارد اقتصادية كبيرة تأثيراً أكبر على الأحداث في النظام الدولي، وتتمتع بأمن أكبر ضد الضغوط من جانب الدول الأخرى مقارنة بالدولة التي تملك موارد اقتصادية قليلة. فالدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة أكثر عرضة لتلقي الضغوط من جانب الدول الأخرى، وأكثر ميلاً إلى الإمتثال لمطالبها تحت الضغط. هذا التوظيف لمصادر القوة تنّوع ما بين الترهيب والترغيب، وبقدر تعلق الأمر بإستخدام الموارد الإقتصادية نجد أنّ هذا الشأن سيطر لفترة طويلة وما زال على سياق إدارة العلاقات الدولية من منطلق أنّ التجارة بين الدولة حقيقة قائمة والتبادلات لا يُمكن أن تتوقف وأن الدول موزعة ما بين غنية وفقيرة، أي هناك من يملك الكثير من الموارد وهناك من يفتقر لها. وبالتالي إستغلال الحاجة بات جزءاً أصيلاً من ميكانزمات السياسة الدولية.

هدف البحث: سعى هذا البحث إلى إستكشاف العلاقة، التي تبدو بشكل بديهي وأولي أنها مترابطة، بين الإعتماد الإقتصادي (Economic Dependence) والإمتثال السياسي (Political Compliance)، في ضوء تحليل الفكرة الشائعة أن الإعتماد والحاجة لموارد إقتصادية معينة قد ينتج عنها رضوخ أو إمتثال سياسي لمطالب الدولة التي تملك هذه الموارد ويُمكن أن تُهدد بمنعها أو تعمل على منعها فعلاً. ومن الناحية الأساسية، ينبغي لنا أن ننظر إلى هذا التحليل باعتباره دراسة لعلاقات القوة، وذلك لأنه يحاول فحص قدرة دولة واحدة على حث الدول الأخرى على إتباع خطوط سياسية ربما لا تتبعها لولا التهديد بفك الإعتماد. وثانياً، فهو فحص للتبعية الإقتصادية، أو الإعتماد غير المتكافئ. وهذه العلاقة غير المتكافئة من شأنها أن تزود الدولة المهيمنة بسلاح فعال تستخدمه ضد شريكها التابع. ففي العديد من المواقف التي لا تنطوي على صراع عسكري، من المرجح أن تنتج الضغوط الاقتصادية عن النتائج التي ترغب فيها الدولة المُهيمنة.

إشكالية البحث: أنّ التوظيف السياسي للإعتماد الإقتصادي ما هو إلا شكل من أشكال العقوبات الاقتصادية طالما أنه يُهدد بفرض الحظر او يفرض فعلاً مثل هذا المنع. على هذا الأساس تدور إشكالية البحث حول هل أنّ هذا الإعتماد ينجح دائماً في توظيفه سياسياً، وهل تملك الدول خيارات للفكاك منه، وما هي أهم العوامل التي يُمكن أن تحول الإعتماد إلى رضوخ سياسي؟ وفي سبيل حل هذه الإشكالية، سعى البحث إلى أن يُطور إنموذجاً لدراسة العلاقة بين الإعتماد والإمتثال السياسي من أجل تحديد المواقف التي يفشل فيها الإعتماد أو تنجح في إحداث التأثير على الإمتثال السياسي.

فرضية البحث: فيما يتعلق بدراسة موضوعنا للعلاقة بين روسيا وأوروبا في مجال الطاقة، فإن نجاح أوروبا جزئياً في الفطام من الوقود الإحفوري الروسي يُثبت عدم صحة بعض الإفتراضات القديمة بخصوص أن الدول لا تفضل التوجه نحو السلع الغالية مقابل التخلي عن السلع الرخيصة حتى وإن إرتبط ذلك بمواقف سياسية. إنّ ما جعل أوروبا خارج هذا الإفتراض هو حقيقة أنّ الإبتزاز الروسي إرتبط بفعل يُشكل تهديداً للأمن الأوروبي، وبالتالي في ظل دواعي الأمن تصغر الحاجات وتتضائل المنافع الإقتصادية مقابل الأولويات الأمنية.

على هذا الأساس، إنّ فرضية بحثنا هي:"يُعد المتغير الأمني ذا مكانة وأثر في تقرير درجة الإمتثال السياسي التي تبديها الدولة. وأن الدول بطبيعتها تُجري موازنة ما بين فك الأرتباط الإقتصادي أو الإبقاء عليه على أساس تقييمها لشدة التهديد الأمني ذا الصلة بهذا الإعتماد".

منهجية البحث: تم إستخدام منهج التحليل الإستقرائي والإنتقال من الجزء إلى الكُل. وفي ضوء متطلبات هذا المنهج قمنا بدراسة حالة علاقات الطاقة بين روسيا وأوروبا وكيف حاولت روسيا أو إعتقدت بادئ الأمر أنها بالإمكان أن تستخدم الإعتماد الإقتصادي كسلاح سياسي. إن دراسة هذه الحالة وفرت منظوراً أعمق لظروف النجاح والفشل في هذه السياسة وهو ما يُمكن تعميمه على حالات أخرى مشابهة في شروطها ومتغيراتها.

هيكلية البحث: إنقسم البحث إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم الإعتماد وتفريقه عن التبعية الإقتصادية، بينما تطرق المبحث الثاني إلى سياسة الطاقة الروسية وما إتخذته من خطوات لتعميق بُنية الإعتماد الأوروبي على وقودها الإحفوري، وأخيراً ناقش المبحث الثالث تقييم مستوى النجاح لسياسة التوظيف للإعتماد الإقتصادي والظروف التي تحيط بفشلها أو نجاحها.

المبحث الأول: الإعتماد الإقتصادي: المعنى والأنماط والسياق

إعتادت الدول قديماً في ظل نظام فوضوي تغيب عنه السلطة المركزية توظيف ما تمتلكه من مصادر القوة للضغط على الدول الأخرى سواء المنخرطة معها في صراع تنافسي أو حتى تلك التي تملك معها علاقات طبيعية. إن ميل الدول إلى الوصول إلى المكانة العالمية أو الإقليمية يستلزم منها إثبات قدرتها على التأثير وتولي موقع القيادة ما يجعل من إستخدام هذه الأدوات أشبه ما يكون بالعملية البيروقراطية في السياسة الخارجية. إنّ ما ساعد على أن يكون التوظيف السياسي للموارد الاقتصادية

حاضراً في سياسات الدول هو طبيعة النظام الإقتصادي وهيكل توزيع القوة والذي أسهم في نشوء عالم لا تشترك فيه الدول بنفس القوة أو المرتبة والمكانة، وبالتالي هذا الإختلال الطبيعي في توزيع عناصر القوة أفضى إلى منح ميزة تفوق للدول الكبرى في إستغلال حاجة الدول الصغرى لفرض شروط أو سياسات معينة تجاهها [٢].

أولاً: مفاهيم الإعتماد والتبعية: مع ظهور مصطلح "القوة الناعمة–Soft Power" الذي أريد به الإشارة إلى التأثير غير القسري، بحيث تتبع الدولة نمطاً معيناً من السلوك او السياسات ليس لأنها مرغمة على فعل ذلك بل لأنها ترغب بفعل ذلك أصلاً، لم يعمل هذا المفهوم الديناميكي على إلغاء دور الأدوات الإرغامية والقسرية في تنفيذ السياسة الخارجية لا سيما بالنسبة للدول الكبرى، ما جعل من توظيف الإعتماد الإقتصادي يستمر حضوره في أجندة السياسة الدولية.

إن إستخدامنا لمفهوم الإعتماد الإقتصادي (Economic Dependence) إنما يُراد به الإشارة إلى الإتكال الإقتصادي غير المتماثل (Asymmetric Economic Reliance) [٣]. ولا ينبغي الخلط بين هذا المفهوم وبين (نظرية التبعية–Dependencia theory) أو التي تعرف أيضاً بـ (Theory of Dependency) التي تعد نموذجاً مختلفاً لتحليل الإرتباط الإقتصادي. فبينما يهتم المفهوم الأول بالإعتماد غير المتماثل القائم على الإختلال الموجود في عوامل اقتصادية خارجية مثل التجارة أو المساعدات، فإن المفهوم الثاني لا يهتم فقط بالعوامل الاقتصادية الخارجية ولكن أيضاً بالهيكل الاقتصادي الداخلي للدولة التابعة [٤].

يُستخدم مفهوم الإعتماد (Dependence) للإشارة إلى الإعتماد على الآخرين في الحصول على موارد مُعينة. إنه الخلل في العلاقة بين فاعلين في إطار عملية تبادل تجاري واسع. وبينما يبدو الإعتماد مفهوماً مباشراً نسبياً، فإن بعض الشروط ضرورية لوجوده، ويُمكن أن ننظر إلى هذه الشروط على أنها الخصائص البنيوية للإعتماد "Structural Characteristics of Dependence". وقد تطرقت مجموعة متنوعة من الدراسات إلى الشروط الأساسية لها [٥]، ومن مضمون هذه الدراسات يمكننا أن نستنتج أن الشروط التالية تبدو أساسية لوجود حالة الإعتماد: (١) حجم كبير من إستثمار دولة تسيطر عليه دولة أخرى (٢) عدم القدرة على إيجاد بدائل سهلة لسلعة ما أو شريك تجاري موثوق و(٣) الطلب الشديد على سلعة ما.

إنّ الأساس البنيوي لوجود الإعتماد الإقتصادي متعلق ليس بندرة البدائل من السلع والأسواق، أي أنّ الدولة تكون عاجزة عن العثور على بدائل بنفس القيمة والوزن، بل هو متعلق بدرجة أكبر، على حد رأي (جيمس كابوراسو–Caporaso) بإمكانية الإستبدال (Replacement). بهذا المعنى تسعى الدول قبل أن تبدأ بالنظر في البدائل المتاحة أمامها إلى إستيعاب وتقدير التكاليف المترتبة على التحول من علاقة تجارية إلى أخرى جديدة، فضلاً عن التكاليف المترتبة على إستبدال سلعة بسلعة أخرى [٦]. تضطر الدولة المنقطعة عن التجارة مع دولة أخرى إلى البحث عن بدائل للسلع التي كانت تستوردها في

السابق من تلك الدولة، والبحث عن شركاء تجاريين آخرين قادرين على توريد تلك السلع أو العمل على إنتاج السلع المستوردة سابقاً محلياً.

إن ما يترتب على هذه الإعتمادية، عندما تضطر الدولة إلى القبول بإملاءات الطرف المالك للموارد الإقتصادية، هو نشوء علاقات قوة مختلة تُهيء بنيوياً وبشكل لاحق لتأسيس سياق "الإمتثال السياسي". إن إصول هذا المنظور التحليلي مستمدة في جزء كبير منها من مقالة مؤثرة كتبها (ريتشارد إيمرسون–Emerson) [٧]، والتي قدمت شرحاً للترابط الجدلي بين (القوة–Power) و(الإعتماد–Dependence) في علاقات التبادل النفعي. وعلى الرغم من أنّ المقالة تحاكي نظرية التبادل في علم الإجتماع، إلا أنّ تحليلها ينطبق على أي مجال من مجالات التفاعل الاجتماعي الذي تتبادل فيه الكيانات قيم أو مصالح أو سلع، مع التركيز على ديناميكيات القوة في تلك العلاقات.

يُمكن الإشارة إلى العلاقة بين القوة والإعتماد في علاقة التبادل وتحليله كمبدأ بسيط وفق منظور القوة. ففي علاقة تبادلية بين فاعلين، يكون الفاعل الأقل اعتماداً هو الذي يتمتع بأكبر قدر من القوة. وإذا فهمنا علاقة التبادل المتكافئ أنّها علاقة بين طرفين فاعلين يقوم كل منهما بفعل شيء ما لصالح الآخر، وهذه المنفعة المتبادلة هي أساس وجود وإستمرارية العلاقة، إلا أنه في تحليل علاقة الإعتماد مقابل القوة (Power-Dependence Relation)، تعني القوة السيطرة على الشريك التبادلي، أو القدرة على التأثير في سلوك الشريك. وهنا يُشير الإعتماد إلى الدرجة التي يتمتع بها شريك تبادلي معين بالسيطرة على إمداد شريكه بما يحبه ويكرهه. ضمن هذا النطاق، تُعد المساعدات الإقتصادية التي تتلقاها دولة ما أحد أشكال الإعتماد الإقتصادي التي يتم مُقابلتها بإمتثال أو إنصياع سياسي.

إن تفسير مبدأ الإعتماد مُقابل القوة ليس بالأمر الصعب. لنفترض أنه كلما زادت رغبة أحد الطرفين في شيء ما، زادت التكلفة التي سيكون هذا الطرف على إستعداد لتحملها للحصول عليه. كلما زادت رغبة الطرف "ب" في الحصول على ما يقدمه الطرف "أ"، زادت التكلفة التي سيكون "ب" على إستعداد لتحملها للحصول عليها، وكلما كان "أ" أكثر تفوقاً كمَصدر لما يريده "ب"، كلما زاد إستعداد "ب" لتحمل تكلفة القيام بما يريده "أ". بمعنى آخر، كلما زاد اعتماد "ب" على "أ"، زادت قوة "أ" على "ب". ولقد أشار (إيمرسون) إلى جذرين للإعتماد: أهمية ما يمكن أن يقدمه "أ" لـ"ب"، ومدى توفر البديل لـ"ب"، ويُصبح الإعتماد أكبر كلما زادت قيمة ما يقدمه "أ" وقل توفر المصادر البديلة بالنسبة لـ"ب" [٨].

وفي حين أنّ الإعتماد الإقتصادي هو نمط الإعتماد الخارجي للدول المتكاملة على بعضها البعض، نجد أنّ التبعية، والتي تقترب من تقليد الإعتماد، تنطوي على مجموعة أكثر تعقيداً من العلاقات التي تركز على دمج المجتمعات الأقل تطوراً وأقل تجانساً في القسم العالمي من العمل. إنّ مكونات التبعية هي حجم الإمداد الأجنبي للعوامل المهمة للإنتاج (التكنولوجيا، رأس المال)، وخيارات تنموية محدودة، وتدابير "التشويه" المحلية.

إن نظرية التبعية يطلق عليها أحياناً اسم المنظور (Perspective) وليس "النظرية–Theory"، وذلك بسبب كثرة الحجج المتناقضة التي تُنسب إليها. ومع ذلك، فقد إكتسبت أطروحات مؤلفين مشهورين مثل (سمير أمين–Amin) و(كولين ليز–Leys) إعترافاً عاماً باعتبارها تمثل أساس ومضمون النظرية [٩]. فكلاهما يحاول تفسير الأسباب العامة للتخلف، وخاصة تلك العوامل التي تكمن وراء ضعف الترابط القطاعي، وإختلال ملف الطلب، والنمو الاقتصادي غير المتوازن في العديد من بلدان العالم الثالث. وعلى حد رأي كُل من (أمين) و(ليز)، فأن التنمية في الأمد البعيد في هذه البلدان تخنقها تشكيلات طبقية محلية معينة وعلاقات مع رأس المال الدولي، الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج هياكل اقتصادية تابعة. إنّ أطروحة التبعية مثيرة للجدال بطبيعتها، فهي تدمج بين المنظور السياسي "اليساري" والحجة النظرية [١٠]. ولكن الأدلة التجريبية التي قُدمت حتى الآن كانت مبدئية إلى الحد الذي لا يسمح بدحض الإتهامات التي تزعم أنّ نظرية التبعية تتحول في نهاية المطاف إلى مجرد عقيدة سياسية [١١].

إن الإعتماد الإقتصادي يختلف عن التبعية في العديد من الجوانب، فالأول لا يرتبط بحدوث إندماج إقتصادي بين بلدين بشكل غير متساوٍ، بحيث يُهمين فيه الإقتصاد الكبير على الإقتصاد الأضعف الذي يكون في حالة تبعية بسبب إرتباط جميع هياكله الإنتاجية بالإقتصاد الأكبر. بدلاً من ذلك، يعكس الإعتماد الإقتصادي وجود تداخل في المصالح التجارية الناجمة عن التبادلات المصلحية للسلع والموارد والنفاذ إلى الأسواق.

ثانياً: أشكال التوظيف للإعتماد الاقتصادي: قال المؤرخ البريطاني (إدوارد كار–Carr)، الذي يُعد من رواد مدرسة الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، "أنّ القوة غير قابلة للتجزئة، والأسلحة العسكرية والإقتصادية مجرد أدوات مختلفة للسلطة" [١٢]. ومعنى قوله ينصرف إلى الإيمان أنّ الإقتصاد أو الموارد يُمكن إستخدامها ضد الخصوم والأعداء بطريقة الضغط والتهديد بالطريقة المُماثلة التي يتم بها إستخدام الأدوات العسكرية، بإعتبار "إن الصراع من أجل تأمين الإمدادات وحرمان الآخرين منها هو سمة مشتركة بين الحروب القديمة والحديثة" [١٣].

إنّ التوظيف السياسي للأدوات الإقتصادية يأخذ أشكالاً مختلفة. إذ من غير الممكن الزعم أنه يتحدد بصورة واحدة. لنا أن نتصور أن هذا التوظيف يتراوح ما بين فرض العقوبات الإقتصادية أو التعريفة الجمركية او الحواجز التجارية وصولاً إلى منع سلع معينة من الدخول إلى الأسواق الوطنية. وهذا التوظيف ما هو إلا تعبير عن مهارة الإستغلال للإعتماد الإقتصادي التي يُبديها بلد منا ضد بلد آخر. إذ من الحقائق الثابتة أن التداخل الإقتصادي بين الدول يخلق هذه الإعتماد ويُمكن أن يتم توظيفه من قبل دولة ضد أخرى في سبيل نيل مصالح سياسية أو فرض إملاءات لأجندة معنية.

لقد أتفق المختصين الإقتصاديين على فكرة أنّ حجم التجارة الخارجية لأي دولة نسبة إلى ناتجها القومي الإجمالي يشكل مصدراً مُحتملاً للضعف الاقتصادي. وكلما زاد إعتماد المجتمع على المعاملات التجارية (Transactions) الأجنبية، كلما أصبحت رفاهيته على المحك لتصاعد إحتمالات تعرضه

لضغوط. وضمن هذه الرؤية، يرد مصطلح القوة الوطنية بمعنى قوة الإكراه (Coercion) التي قد تفرضها دولة ما على دول أخرى، كتعبير حي يُجسد هذه الضغوط، وتكون طريقة الإكراه عسكرية أو "سلمية". إنّ الأمم في محاولة توسيع قوتها، تأخذ في الاعتبار العديد من العوامل: التاريخية والسياسية والعسكرية والنفسية والاقتصادية. ومن بين المحددات الاقتصادية للقوة، تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً بأعتبار أنّها تُساهم في توزيع معين للقوة بين الأمم المختلفة.

يُمكن للدول أن توظف المعاملات التجارية وسيلة للضغط على الخصوم في محاولة لثنيَهم عن المضي بتحقيق أهداف معينة. وكلما إزداد إعتماد دولة ما على السوق التجارية لدولة أخرى بإعتباره منفذاً لتصريف منتجاتها كلما باتت أكثر إحتمالاً لأن تضعف أمام مطالب الدولة الأخرى. وكلما زاد حجم التجارة بين دولة ما ودولة أخرى، كلما كانت التعديلات الاقتصادية (Adjustments) أشد قسوة عليها إذا لم تعد تلك السوق متاحة. إنّ الدولة التي تخسر جزءاً صغيراً من تجارتها (الصادرات والواردات) تستطيع عادة أن تجد منافذ إضافية لسلعها، لكن كلما زادت نسبة الصادرات والواردات المشاركة في سوق مهيمنة، كلما ازدادت صعوبة توفير أسواق ومصادر إمداد بديلة. والدولة التي تحاول تحقيق أقصى إستفادة من موقعها الإستراتيجي فيما يتصل بتجارتها الخاصة سوف تحاول خلق الظروف التي تجعل إنقطاع التجارة مصدر قلق أكثر خطورة بالنسبة لشريكها التجاري منه بالنسبة لها [١٤].

لقد فعلّت الصين في العام ٢٠٢١ سلسلة من العقوبات التجارية ضد إستراليا بعد توتر العلاقات بين البلدين. ومن المعروف أنّ السوق الصينية تُمثل (٣٦) في المائة من إجمالي صادرات أستراليا، ووفقاً لتقدير إحصائي، إنّ واحدة من كل (١٣) وظيفة في أستراليا مُرتبطة بالتبادل التجاري لها مع الصين. هكذا كان من السهل على الصين أن تفرض سلسلة من العقوبات التجارية الفعلية والمهددة التي إستهدفت عشرات السلع، بما في ذلك "النبيذ ولحم البقر والشعير والأخشاب وجراد البحر والفحم". وكان لدى الحكومة الأسترالية مساحة محدودة للمناورة. وهذه التعريفة الجمركية على البضائع الأسترالية قد فُرضت إنتقاماً من جهود (كانبيرا) لمواجهة نفوذ الصين، مثل منع شركة الإتصالات المعروفة (هواوي–Huawei) من بناء البنية التحتية لشبكة الإتصالات (5G) في البلاد، وتمرير القوانين ضد التدخل الأجنبي في الإنتخابات الأسترالية والمجتمع المدني والدعوة لتحقيق مستقل حول أصول فيروس كورونا (Covid-19) والمتهم بذلك كانت الصين [١٥].

لقد بات مُمارسة هذا النوع من الضغوط جزءً من أجندة السياسة الإقتصادية للصين. وفي ظل ظروف معقدة تمكنت الصين من إستغلال حاجة دول معينة إلى شروط تجارية أفضل من أجل الضغط عليها لتغيير مواقفها السياسية. مثلاً خفضت الصين وارداتها من حلفاء تايوان من أجل إرغامهم على سحب إعترافهم بالجزيرة الصغيرة والإعتراف بمبدأ (الصين الواحدة) مقابل تقديم ميزات تجارية لهم. وكان من الطبيعي أن تخضع هذه الدول إلى الضغوط الإقتصادية بسبب من إعتمادها الكبير على السوق الصينية الواسعة لتصريف منتجاتها وغالباً ما يكون من الصعب عليها العثور على سوق بديلة بذات الميزة التجارية والإقتصادية [١٦].

وضمن السياق ذاته، كانت باراجواي، واحدة من أفقر دول أمريكا اللاتينية، قد تعرضت لضغوط إقتصادية من جانب الصين للتنازل عن إعترافها الدبلوماسي بتايوان، وأنّ ما زاد من صعوبة الأمر على بارغواي أنّ صادرات المنتجات الزراعية، وخاصة "فول الصويا ولحم البقر"، تُعد حاسمة لإقتصادها الوطني. وقد ضعت الصين حظراً فعلياً على هذه المُنتجات مع حظر الإستيراد المباشر للحبوب التي يُنتجها المزارعون المحليون. لهذا أوضح رئيس باراجواي (سانتياغو بينيا–Peña) في تموز ٢٠٢٣ الرغبة في "القيام بالمزيد من التجارة مع الصين" ما دلّل على أنّ جهود باراجواي لإصلاح العلاقة مع الصين بحثاً عن الفوائد الاقتصادية لسوق الصين الواسعة، تمضي وفق ما رسمته بكين، لا سيما أنّ الطرف الآخر في المعادلة، تايوان، لا تتلقى سوى كمية صغيرة من الصادرات الزراعية من بارغواي، ما يمثل (٢,٢) في المائة من الإجمالي في عام ٢٠٢٢، وهي نسبة ضئيلة مقارنة باقتصاد باراجواي البالغ (٤٣) مليار دولار [١٧].

كذلك سبق للصين أن هددت بعض دول أميركا الجنوبية بعقوبات إقتصادية أو بإستعادة ديونها إن لم توافق على تعيين مرشح صيني لمنصب مدير عام وكالة الزراعة والغذاء (FAW) التابعة للأمم المتحدة، مثلما أعفت ديون بملايين الدولارات عن دولة أفريقية مقابل سحب مرشحها [١٨].

وبالنسبة للولايات المُتحدة، فعلى إمتداد تأريخها الطويل كقوة عالمية، لم تتردد في توظيف الكثير من أدوات الضغط الإقتصادي في إطار تنفيذ أهداف سياستها الخارجية سواء فترة الحرب الباردة أو ما بعدها. وفي الآونة الأخيرة مع إشتداد المنافسة التجارية مع الصين، بدأت إدارتي الرئيسين (دونالد ترامب) ومن بعده (جو بايدن)، ومنذ العام ٢٠١٨، بتوظيف مجموعة من الأدوات التي إستخدمتها واشنطن بشكل واسع ومُكثف ضد الواردات الصينية للسوق الأميركية بحيث شملت هذه العقوبات: ضوابط التصدير، التعريفات الجمركية، حظر المنتجات، فحص الإستثمارات الواردة والصادرة، القيود المفروضة على تدفقات البيانات، الحوافز لتحويل سلاسل التوريد، القيود المفروضة على التبادل العلمي والتعاون البحثي، نفقات السياسة الصناعية، وحوافز شراء المنتجات الأميركية. وكانت الأهداف التي سعت هذه التدابير إلى تحقيقها متنوعة لكنها تتمحور حول هدف مركزي هو: إبطاء تقدم الصين في أكثر التقنيات تقدماً والتي تنطوي على إمكانات الإستخدام المزدوج، والحد من الإعتماد المفرط على الصين كمصدر للمُدخلات وسوق للسلع الغربية، وحرمان الصين من الوصول إلى البيانات الحساسة، وحماية البنية الأساسية الحيوية، والرد على الإكراه الاقتصادي، وحماية القدرة التنافسية الصناعية للولايات المتحدة، وتعزيز فرص العمل في قطاع التصنيع [١٩].

ومع أنّ مثل هذه التدابير، التي إشتدت أكثر مع بداية تولي (دونالد ترامب) رئاسته الثانية مطلع العام ٢٠٢٥، والتي ترمي إلى حرمان الصين من الإفادة من السوق التجارية الأميركية تبدو وكأنّها خالية من مطامح الإكراه أو تحقيق الإمتثال السياسي، بقدر ما هي مرتبطة بتصحيح الإختلال في الميزان التجاري مع الشركاء ومحاولة أن تربح الولايات المتحدة أكثر مما تخسر فضلاً عن إرتباط هذا المشروع

بمحاولة جلب الشركات الأميركية إلى التصنيع داخل بلدها تحقيقاً لشعار (ترامب) الإنتخابي (جعل أميركا عظيمة مرة أخرى–Make America Great Again) وجعلها أكثر ثراءً، إلا أنّ هذه العقوبات لا تخفي أهدافاً سياسية تتمثل في تقويض قوة الصين العالمية ودفعها إلى التقليل من طموحات الهيمنة.

المبحث الثاني: سياسة الطاقة الروسية وبناء الشروط البنيوية لتوظيف الإعتماد

يُمثل النفط إحدى السلع الإستراتيجية التي لها تأثير بالغ على حركة الإقتصاد العالمي بإعتباره السلعة الأساس في سلة مصادر الطاقة، وغالباً ما يترتب على وجود النفط أنّه يضفي على الدول المصدرة له أن لا تكتفي بجمع الأموال من صادرات الوقود الإحفوري فحسب، بل يؤهل بعضها لأن تستخدم قدرتها في الإنتاج للكميات الضخمة، فضلاً عن الاموال التي تملكها، لأن تلعب أدواراً إستراتيجية على الصعيد الإقليمي. ولقد سبق للعالم أن إختبر قوة النفط في السياسة الدولية عندما طبق العرب الحظر النفطي الجزئي في حرب ١٩٧٣، ليواجه الغرب وقتئذ أياماً عصيبة في تلبية الإستهلاك المحلي للوقود. كذلك عندما إرتفعت أسعار النفط في العام ٢٠٠٨، بات العالم يتحدث عن إنتقال ضخم للسلطة إلى منتجي النفط الذين باتوا منتفعين من سعر (١٠٠) دولار للبرميل، وكان الأمر الأكثر إثارة للقلق هو العواقب السياسية لهذا الإنتقال، بإعتبار أنّ تراكم الأموال لدى الدول النفطية التي تتبنى سياسات عدائية تجاه المنظومة الغربية أدى إلى تعزيز موقف الإيرانيين والروس والفنزويليين ليصبحوا أكثر استفزازاً في العالم، وتحويل النفط إلى أن يصبح سلعة سياسية تُعرض على الأصدقاء بسعر مخفض، وتُحجب عن المنافسين [٢٠].

وبالنسبة لروسيا، شهدت صناعة النفط فيها تحولاً قوياً بحلول نهاية القرن العشرين، وكان ذلك يُعزى على نطاق واسع إلى إعادة هيكلة وخصخصة قطاع النفط خلال التسعينيات، والتوسع في إستخدام التكنولوجيا الغربية التي سمحت بتجديد حقول النفط القديمة، فضلاً عن الإرتفاع الكبير في أسعار النفط بعد عام ١٩٩٩، وهو ما شجع الكثير من المستثمرين الأجانب على ضخ المزيد من الأموال في قطاع النفط والغاز الروسي. ونتيجة لذلك، بدأت المدركات الأولى حول أهمية قطاع الطاقة الروسي بالتشكل مع مطلع القرن الحادي والعشرين، والذي تزامن مع السنوات الأولى لحكم الرئيس (فلاديمير بوتين–Putin)، بحيث أخذت وسائل الإعلام العالمية في الترويج لروسيا كقوة جديدة في أسواق الطاقة العالمية. لقد كتب (ديفيد إغناتيوس–Ignatius) في صحيفة (واشنطن بوست) أواخر عام ٢٠٠١، مقالاً جاء فيه أنّ موسكو "في طريقها لتصبح هيوستن التالية; العاصمة العالمية للطاقة"، مثلما أشادت صحف كندية بالرئيس الروسي باعتباره "قيصر النفط الجديد للعالم". كذلك إمتلأت وسائل الإعلام الروسية بالتعليقات حول دور روسيا كوسيط قوي في أسواق الطاقة العالمية [٢١]. وغني عن القول، أنّ هذه الإشادات التي إرتفع منسوبها على وقع إحتمالات الحرب التي كانت الولايات المتحدة تخطط لخوضها آنذاك ضد العراق عام ٢٠٠٣، إنما عكست جزئياً تطلعات دول غربية في أن تتمكن روسيا من مواجهة منظمة (أوبك–Opec) والمساعدة في تحويل إمدادات النفط العالمية بعيداً عن الشرق الأوسط والخليج العربي.

مع ذلك، كان هناك إدراك غربي لحقيقة أنّ قدرة روسيا على أن تكون بديلاً عن نفط الشرق الأوسط تبدو مثلومة، وأن أقصى ما تستطيع فعله هو أنّها يُمكن أن تقتحم بعض أسواق الطاقة العالمية كمورد بديل للدول غير المستقرة في الخليج العربي وتعوض عن نقص الإمدادت النفطية، لكن مستقبل الطاقة لروسيا يكمن في الغاز الطبيعي. وما يُزيد من أهمية هذا المورد وقيمته الإستراتيجية بالنسبة للغرب بشكل خاص، أنّ الأزمات المستمرة في الشرق الأوسط والقلق المتزايد بشأن التلوث وتغير المناخ العالمي سيؤدي إلى تركيز الاهتمام حتماً على إحتياطيات روسيا الهائلة من الغاز الطبيعي الأنظف والأرخص ثمناً. لكن نجاح روسيا في أسواق الغاز الدولية كان يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادات الكبيرة في الإنتاج، والإستثمارات الجادة، الأجنبية والمحلية، في البنية التحتية، وتطوير أسواق غاز تعمل بكامل طاقتها في آسيا [٢٢].

أولاً: الإدراك الروسي لحاجة أوروبا المتنامية من الطاقة: على الرغم من أن روسيا عملت خلال السنوات الماضية على جعل قطاع الطاقة لديها مصدر قوة في السياسة الخارجية نتيجة إدراكها للإعتماد الأوروبي المتزايد عليها، إلا أنّه في ذات الوقت كان يحمل هذا القطاع بذور ضعفه نتيجة إعتماده على الإستثمار الاجنبي بدرجة أولى، فضلاً عن إسهامه الكبير في تكوين العائدات من العملة الصعبة للدولة، وهو واقع أفرزته سياسات الكرملين التي ركزت جهودها في تطوير هذا القطاع بمشاركة المستثمرين الأجانب وإهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى وبالتالي ضعفت قدرتها في تنويع مصادر تكوين الناتج المحلي.

ومما لا شك فيه، أن الرئيس (فلاديمير بوتين)، ومنذ توليه السلطة في موسكو، كان مُصمماً على الدور المحوري للنفط والغاز بإعتباره جزءً لا يتجزأ من إستراتيجية روسيا لإستعادة نفوذها على المسرح العالمي. ولطالما كان التحكم في إمدادات الغاز إلى الإتحاد الأوروبي وإحباط جهوده في تنويع مصادر الطاقة لديه من المكونات الرئيسة لهذه الاستراتيجية. وإكتسبت عناصر السياسة الأخرى أهمية على مر السنين، مثل وضع قدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وكسب عملاء مُستهلكين جُدد مثل الصين. بالإضافة إلى ذلك، على المدى المتوسط ، كان ينظُر إلى اندفاع الولايات المتحدة لتحويل نفسها إلى مورد رئيسي للغاز الطبيعي المسال إلى الاتحاد الأوروبي على أنّه تحدٍ جدي لطموحات موسكو.

لقد ترسخت في أذهان قادة الكرملين فكرة توظيف الطاقة سياسياً بإعتبارها من أدوات التأثير الإقتصادي القوية والأكثر ربحية، لا سيما وأنّ شركات النفط الروسية أخذت تعمل على توسيع جغرافية أنشطتها من خلال العمل خارج حدود روسيا في مناطق جديدة تعتبرها موسكو نطاقاً من مجالاتها السياسية والاقتصادية الحيوية [٢٣]. بحيث أنّ توسع رأس المال النفطي الروسي بهذا الشكل كان مؤشراً على مغادرة مرحلة الإكتفاء بجمع الأرباح من تصدير النفط والغاز والإنتقال إلى مرحلة الإستثمار السياسي لهذه الموارد.

هكذا، باتت الطاقة واحدة من أهم أدوات السياسة الخارجية لروسيا نتيجة لإنماط العلاقات التأريخية المعقدة بين (الناتو) وروسيا، التي تنظر إلى الحلف بإعتباره تحالفاً معادياً وتهديداً للأمن القومي الروسي وليس كحليف محتمل، لكنها تُدرك جيداً أنها لا تملك الوسائل الكافية لمواجهة (الناتو) عسكرياً طالما أن الولايات المتحدة تقف للدفاع عن حلفائها الأوروبيين. وبديلاً عن المواجهة العسكرية وسعيها لتحقيق مكانة القوة العظمى، وجدت روسيا أنّ ثمة خيارات أخرى يُمكن توظيفها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية الكبرى، وهذه تكمن في إستخدام مواردها الطبيعية الهائلة، مثل النفط والغاز الطبيعي والإستفادة من ندرته في أوروبا وإختيار الموردين بعناية. وللتأكيد على هذه النقطة، ذهب وزير الخارجية الأمريكي (مايك بومبيو– Pompeo) في إدارة الرئيس (دونالد ترامب) الأولى إلى حد وصف مشاريع الغاز الروسية بأنها "أدوات الكرملين الرئيسية لإستغلال وتوسيع الإعتماد الأوروبي على إمدادات الطاقة الروسية التي تقوض الأمن عبر المحيط الأطلسي في نهاية المطاف" [٢٤].

إن عودة الدولة الروسية للسيطرة على الشركات النفطية ومُضاعفة الإنتاج سواء من النفط أو الغاز وبناء شبكة أنابيب واسعة تربط روسيا بالعديد من دول أوروبا، كان يُثير المخاوف لدى الولايات المتحدة حول نوايا موسكو الغامضة وما تستهدف تحقيقه من وراء تبني سياسة طاقة طموحة، سيما وأنّها أبدت حماسة منقطة النظير تجاه التعلق الأوروبي بواردات الطاقة الروسية ما كان يُزيد من مستوى الشكوك حول نواياها، وهل تسعى إلى تحقيق فوائض مالية مُجزية بشكل مُجرد أم أنّها تخالط هذه الأهداف غايات جيوسياسية أكثر عُمقاً تتمثل في السعي لبناء قاعدة صلبة لتأثير سياسي عِبر مُناغمة الإحتياجات الأوروبية [٢٥].

وعلى ما يبدو أنّ الإستثمار الأوروبي في بناء المزيد من علاقات الطاقة مع روسيا لم يتأثر بالمؤشرات التي بدأت تبرز تدريجياً وتكشف عن سعي روسي واضح لتوظيف ورقة النفط والغاز لأهداف سياسية. وكانت أولى محاولات موسكو في توظيف مصادر الطاقة لتحقيق نتائج سياسية والتأثير في خيارات الدول الأخرى، قد بدأت في فضاء النفوذ السوفيتي السابق، وهي قضية رفع روسيا لأسعار الغاز الطبيعي المباع إلى أوكرانيا، في عام ٢٠٠٥، بعد محاولة روسية فاشلة للتأثير على الإنتخابات الأوكرانية التي جرت في أعقاب ما سمي (بالثورة البرتقالية–Orange Revelation) [٢٦].

لم تؤدي هذه القضية إلى تثبيط عزيمة الاوروبيين أو دفعهم لمراجعة علاقاتهم مع روسيا، ما كان يُبين طبيعة الإعتقاد السائد لديهم بأنّ مثل هذه الخطوات الروسية الجريئة يُمكن الحيلولة دون تكرارها من خلال بناء المزيد من التشابك الإقتصادي وتحقيق المنافع المتبادلة، وهو ما سيكون مانعاً يحول دون إندفاع روسيا نحو مغامرات جيوسياسية طموحة تُهدد مصالحها المستقبلية. وما كان يُشجع الأوروبيين على الإيمان بصحة وجهة نظرهم أنّ العلاقة بين الطرفين قائمة أساساً على إعتماد متبادل يحرص كل طرف على إدامته. إذ أنّ الكرملين يعتمد بشكل شبه كلي على إستمرار حاجة أوروبا لمصادر الطاقة الروسية، بهدف تحقيق إيرادات نقدية، وهو إعتماد لا يقل أهمية عن إعتماد أوروبا الحيوي على روسيا.

هذه العلاقة الحساسة القائمة، ظاهرياً، على توازن في إحتياجات كلا الطرفين، كانت مُشجعة للأوربيين على بناء المزيد من الثقة مع روسيا والإستمرار بتدفق الإستثمار، بحيث إستثمرت أوروبا لسنوات في الحفاظ على هذا التوازن [٢٧]. وكان إعتقاد الأوربيين أن علاقة التبادل بينهم ورسيا تبدو متكافئة، أي أنّ كل طرف بحاجة إلى الطرف الآخر بشكل متوازن، وليست علاقة إختلال أو هيمنة روسية وإعتماد أوروبي مُفرط، مثلما أشرنا سابقاً في معرض مناقشة إطروحة (إيمرسون–Emerson) عن الإعتماد مُقابل القوة، لكن (مجلس العلاقات الخارجية–CFR)، وهو مؤسسة تفكير أميركية، كان رأيه أنّ واقع العلاقة بين الإثنين يُعطي ميزة تفوق نوعي لروسيا على أوروبا، بسبب من أنّ الإعتماد الأوروبي، والذي بلغ درجة عالية من التبعية *، يُقيد من قدرة أوروبا على التعامل بحزم مع روسيا، كونها تُدرك أنّ فرض عقوبات أكثر صرامة على روسيا يخاطر بإحداث تأثير خطير في إمداداتها من الطاقة [٢٨].

وجهة نظر (مجلس العلاقات الخارجية)، كانت مُستمدة بالأساس من تجارب سابقة أعربت فيها أوروبا عن مخاوف شديدة من إنقطاع واردات الطاقة الروسية. إذ كان السيناريو الأكثر إثارة للقلق في أوروبا، والذي بدوره كان مصدر قوة نوعية لروسيا، هو وقوع أزمة عرض في واردات الطاقة، حتى أن (معهد فيينا للدراسات الإقتصادية الدولية–WIIW) قد أشار في حزيران عام ٢٠١٠ إلى أنّه على الرغم من أنّ الإنكماش في الطلب على واردات الطاقة في أوروبا بفعل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وتبعاتها الإقتصادية قد وضع حداً للمخاوف من حدوث أزمة في العرض على المدى القريب، إلا أن الأوروبيين بقوا مشغولين بالقيود المالية الناشئة حديثاً داخل روسيا والتي من الممكن أن تؤثر في الاستثمارات الضرورية التي لا غنى عنها في التنقيب عن ودائع جديدة وتطويرها، إلى جانب أوجه القصور التكنولوجية والمؤسسية المحلية الروسية، ما كان يعني أنّ الأوروبيين كانوا يشعرون بالقلق تجاه تراجع قدرة روسيا على الإستمرار في التنقيب عن مصادر الغاز وضمان تزويدهم بإحتياجاتهم من الطلب المتنامي على مصادر الطاقة. إنّ القلق المتزايد داخل أوروبا كان بشأن احتمال حدوث سيناريو (أزمة العرض) لتشغيل قطاع الطاقة الروسي على المدى المتوسط والطويل [٢٩].

كانت مخاوف الأوربيين تبدو مُبررة بسبب من الشكوك التي أحاطت بقدرة روسيا على إحداث تطوير كافي في إستغلال الموارد بما يلبي حاجة الإستهلاك الأوروبي. لقد إزدادت أهمية قضايا الطاقة بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية بالنسبة لأوروبا والتي نظراً لإعتمادها الواسع على واردات الطاقة، التي تأتي نسبة كبيرة منها من روسيا، أصبحت التطورات في قطاعات الطاقة في أكبر منتج للغاز في العالم وأحد أكبر منتجي النفط، ذات أهمية متزايدة بالنسبة لأوروبا، وهي مسألة كانت روسيا تنظر إليها بإعتبارها مؤشر يُثبت لها إمكانية توظيف هذا الخيار كأداة ضغط لإنتزاع مطالب سياسية من أوروبا.

ثانياً: الأساس البنيوي لإرتباط أوروبا بروسيا في قطاع الطاقة: أنّ الكثير من الدول الأوروبية كانت قد وضعت خلال السنوات السابقة للغزو الروسي لأوكرانيا أساساً صلباً للإعتماد على الغاز الروسي نظراً لحسابات الكلفة المقبولة وهو ما ساعد على إنشاء مشاريع ضخمة مثل خط أنبوب (نورد ستريم–١)،

لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا والذي يُعد من أكبر المشاريع التي تم إنجازها والتي جعلت من أوروبا معتمدة بشكل شبه كلي على روسيا. ويمتد هذا الإنبوب على عمق (١٢٠٠) تحت بحر البلطيق من مدينة (فيبورغ–Vyborg) المُطلة على الساحل الروسي بالقرب من (سانت بطرسبرغ) إلى شمال شرق ألمانيا في مدينة (غريفسوالد–Greifswald). وتم إفتتاح الخط في عام ٢٠١١، ويمكنه إرسال (١٧٠) مليون متر مكعب من الغاز يومياً كحد أقصى من روسيا إلى ألمانيا. وتمتلكه وتديره شركة (Nord Stream AG)، أحد الأذرع المالية لشركة (غازبروم–Gazprom) الروسية المملوكة للدولة [٣٠].

شكل رقم (١) صورة توضيحية لخط (نورد ستريم ١ و٢) من روسيا إلى ألمانيا [٣١]

إن خط (نورد ستريم ١) الذي تم بناءه من أجل تجاوز بلدان العبور التقليدية مثل "أوكرانيا وبولندا" وينقل الغاز مباشرة إلى أوروبا الغربية تسبب بخسارة أوكرانيا لرسوم عبور سنوية تقدر ما بين (٧٢٠–٧٥٠) مليون دولار على حد رأي شركة (أوكرترانس غاز–Ukrtransgaz)، المشغل لأنابيب الغاز في أوكرانيا [٣٢] ما كان مؤشراً على أنّ موسكو جادة فعلاً في إستخدام سياسة الطاقة كأداة للمعاقبة وللضغط على أوكرانيا من أجل تقديم تنازلات سياسية.

ولم تكتفي روسيا بربط أوروبا بها في قطاع الغاز بإنشاء هذا الخط فحسب، بل عملت خلال سنوات عديدة على إنشاء شبكة متعددة من الخطوط المتنوعة، بعضها مُخصص لنقل الغاز الطبيعي مثل خط (الإخوة–Brotherhood) وخط (يامال-Yamal)، فضلاً عن خط آسيا الوسطى وخط

(سوياز-Soyuz) اللذان يمران عبر أراضيها بإتجاه أوروبا، فضلاً عن تطوير وتاهيل الخط المُخصص لنقل النفط الخام، مثل إنبوب (دروزبا–Druzhba) أو ما كان يُعرف بخط (الصداقة–Friendship) فترة الإتحاد السوفيتي السابق، والذي يُعد أحد أطول أنابيب نقل النفط الخام في العالم. وقد أسهم توافر خطوط النقل هذه مع وفرة الغاز والنفط الروسيين بأسعار معقولة في زيادة إرتباط اوروبا بقطاع الطاقة الروسي.

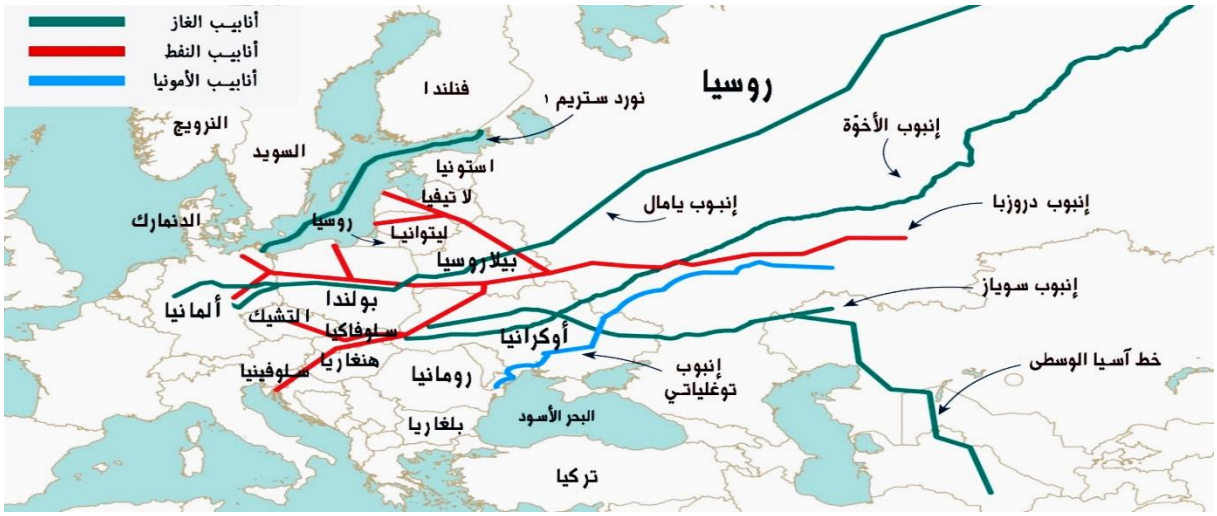

شكل رقم (٢) خارطة أنابيب النفط والغاز التي تربط روسيا بأوروبا [٣٣]

وقبل الغزو الروسي لأوكرانيا، كانت ألمانيا تستورد (٢٦) في المائة من إحتياجاتها الكلية من الغاز الطبيعي من روسيا، وكان معظمه يأتي من خلال خط (نورد ستريم–١)، والباقي يأتي من خطوط الأنابيب الأرضية. ونظراً لحاجة ألمانيا للمزيد من الغاز، وافقت في السنوات السابقة على بناء خط أنابيب موازٍ يُسمى بـ(نورد ستريم–٢)، لكنه لم يدخل حيز التشغيل أبداً بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا [٣٤]. ولقد إزدادت إحتياجات ألمانيا من الغاز بشكل غير مسبوق بعد العام ٢٠١١ *، وكان إفتتاح مشروع خط (نورد ستريم ١) بمثابة إنقاذ لألمانيا في تلبية إستهلاكها المتعاظم من الغغز المُسال.

وكان الإتحاد الأوروبي نفسه مُستهلك شره للطاقة التي يتم إستيرادها من دول ثالثة، أي ليس من دول الإتحاد نفسها، حتى أنّه في عام ٢٠٢٠، كان مُنتَج الطاقة الرئيسي المستورد هو المنتجات البترولية، بما في ذلك النفط الخام، وهو المكون الرئيسي الذي مثل ما يقرب من ثُلثي واردات الطاقة إلى الإتحاد الأوروبي، يليها الغاز الطبيعي بنسبة (٢٧٪) والوقود الأحفوري الصلب بنسبة (٥٪). وجاء ما يقرب من ثلاثة أرباع واردات الإتحاد الأوروبي من النفط الخام من خارج دول الإتحاد، روسيا بنسبة (٢٩) في المائة، الولايات المتحدة بنسبة (٩) في المائة، النرويج بنسبة (٨) في المائة، المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة كلاهما ساهما بنسبة (٧) في المائة، وكازاخستان ونيجيريا كلاهما بنسبة (٦) في المائة [٣٥].

وقبل الغزو الورسي، جاء أكثر من (٤٠٪) من الغاز الطبيعي المستورد في أوروبا من روسيا، التي باتت أكبر مورد لها، والذي تم نقله وتسليمه عبر أربعة خطوط أنابيب رئيسة. وكانت ألمانيا كانت أكبر مستورد للغاز الروسي من حيث الحجم، حيث إستوردت ما يقرب من ضعف حجم إيطاليا [٣٦]. وإستورد الإتحاد الأوروبي في

العام ٢٠٢٠ ما يُقدر بـ(١٦٨) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا، وهو ما مثل حوالي (٣٥٪) من واردات الإتحاد الأوروبي من الغاز وما يقرب من (٤٠٪) من إجمالي إستهلاك الغاز [٣٧].

ت	الدولة	الواردات السنوية	النسبة المئوية من مجموع الواردات
١	الإتحاد الروسي	١٦٨,٢٩٠	% ٣٥,١
٢	النرويج	٧٨,٥١٧	% ١٦,٤
٣	الجزائر	٣٦,٧٥١	% ٧,٧
٤	قطر	٣٢,٧٧٠	% ٦,٨
٥	الولايات المتحدة الأميركية	٣١,٣٦٤	% ٦,٥
٦	نيجيريا	٢٢,٩٢٢	% ٤,٨
٧	المملكة المتحدة	١٥,١٥٦	% ٣,٢
٨	ترينداد وتوباغو	٦,٢٢٦	% ١,٣

جدول رقم (١) واردات الإتحاد الاوروبي من الغاز من خارج دول الإتحاد لعام ٢٠٢٠ (مليون متر مكعب) [٣٨]

وخلال السنوات السابقة للغزو الروسي، وضعت أوروبا نفسها في مواجهة معضلة جيواقتصادية بسبب من طلبها المتزايد على مصادر الطاقة، لكن قربها من روسيا جعلها تجد حلاً لهذه المعضلة بإعتبار أن الأخيرة هي أكبر منتج للغاز في العالم ومصدر كبير للودائع الهايدروكوربونية، ما كان يعني أنّ المراهنة على المصادر الروسية هي الحل الأمثل لمشكلة الطاقة متغافلة بذلك عن مشكلة الإرتباط الذي يُمكن أن يُسببه هذ الإعتماد، إلا أن هذه المسألة لم تكن واردة في الحسبان ما أعطى روسيا إمكانية العمل على إستغلال هذا الإدمان الأوروبي والقيام بخطوات من قبيل ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ وعدم التخوف من رد الفعل الأوروبي، سيما بعد أن بلغ إعتماد أكثر من نصف دول الإتحاد الأوروبي على واردات الغاز الروسي نسبة تبلغ (٥٠%) كما هو موضح في الجدول أدناه.

الدولة	نسبة الإعتماد	الدولة	نسبة الإعتماد
مولدوفا	%١٠٠	رومانيا	%44.8
التشيك	%١٠٠	إيطاليا	%43.3
البوسنة والهرسك	%١٠٠	ليتوانيا	%41.8
مقدونيا الشمالية	%١٠٠	اليونان	%39
لاتيفيا	%١٠٠	هولندا	%30.3
هنغاريا	%٩٥	النرويج	%30
سلوفاكيا	%85.5	لوكسمبورغ	%27.2

بلغاريا	%75.2	فرنسا	%16.8
صربيا	%69	السويد	%12.7
فنلندا	%67.4	إسبانيا	%10.4
ألمانيا	%65.2	البرتغال	%9.7
بولندا	%54.9	سلوفينيا	%8.7
ليخنشتاين	%47	بلجيكا	%6.5
أستونيا	%46.2		

جدول رقم (٢) نسبة إعتماد دول الإتحاد الأوروبي على الغاز الروسي عام ٢٠٢١ [٣٩]

لقد أفادت روسيا بشدة من كثافة الإستثمار الأوروبي في قطاع الطاقة لديها. إذ نظراً لشدة إعتماد أوروبا على واردات الطاقة من روسيا، بات الأوروبيين الأكثر إستثماراً في هذا القطاع، حيث إمتلك المستثمرون الأوروبيون على مدى العقد الماضي (٢٠١٠-٢٠٢٠)، ما بين (٥٥) في المائة و(٧٥) في المائة من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الروسي، ما جعل هذه الإستثمارات ذات أهمية قصوى للنمو الروسي على المدى المتوسط، وهو ما أفادت منه روسيا في تنشيط صناعتها النفطية. وكانت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى روسيا تتجه بالدرجة الأولى نحو قطاع الطاقة (النفط والغاز)، بما في ذلك الإستثمار في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية والأنشطة المرتبطة التي تعتمد على إستخراج الطاقة، ما كان يُدلل على أهمية قطاع الطاقة بالنسبة للمستهلكين الأوربيين [٤٠].

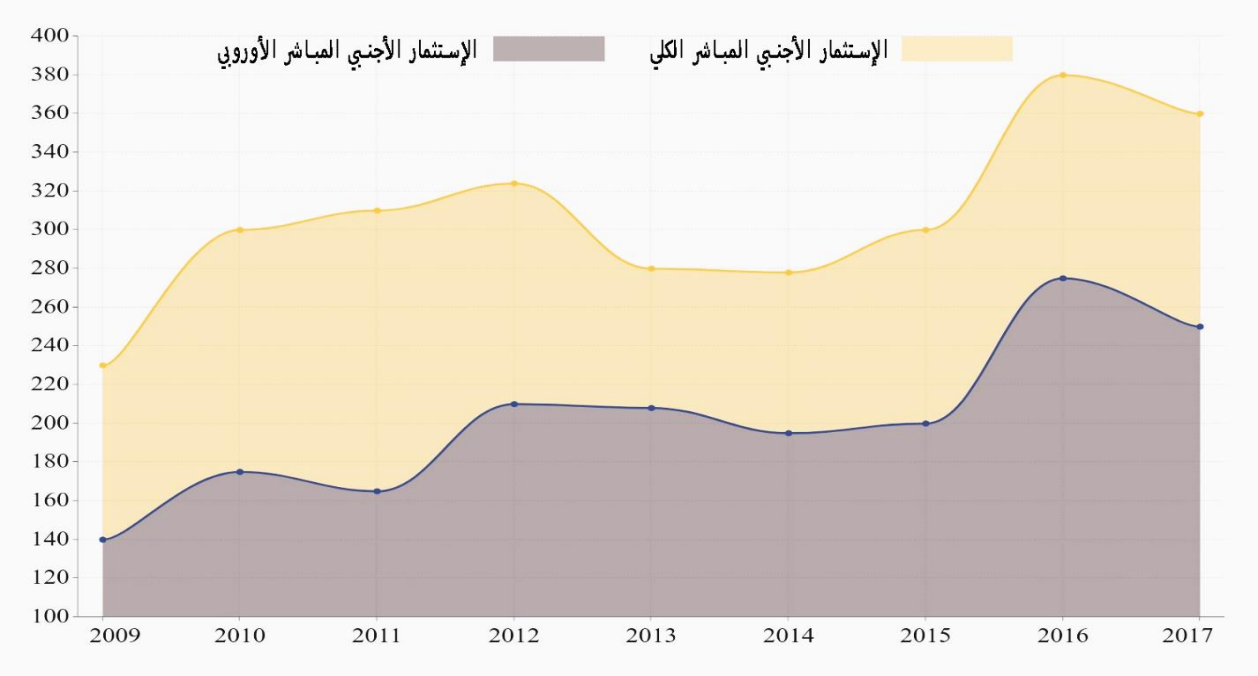

شكل رقم (٣) الإستثمار الأجنبي المتراكم في روسيا وحصة الإستثمار الأوروبي منه للفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٧) [٤١]

ومع أنّ روسيا كانت تستثمر جزءاً كبيراً من إمكاناتها في تطوير قطاع الطاقة بهدف توظيفه لاحقاً في السياسة الخارجية كمصدر للتأثير في خيارات الدول الأخرى، إلا أن هذا لا يلغي حقيقة أنّ تطوير هذا القطاع وضخ مزيد من القوة فيه إعتمد بدرجة كبيرة على الإستثمارات الأجنبية وتحديداً الأوروبية منها، وهذا مصدر المعضلة الشائكة التي وجدت العلاقات الروسية – الأوروبية نفسها فيها. فمن جهة كانت روسيا تأمل في التأثير في قرارات الأوروبيين من خلال توظيف ورقة الغاز والنفط، ولكن من جهة ثانية كانت إستدامة هذا القطاع ما تزال بحاجة إلى مزيد من الإستثمارات بهدف ديمومته، فضلاً عن ذلك أنّ السوق الأوروبية كانت هي الأكثر طلباً على منتجات الطاقة الروسية، وشبكات الأنابيب التي تم إنشائها لم تربط أوروبا بروسيا فحسب بل جعلت روسيا أيضاً أكثر تعلقاً بالسوق الأوروبية دون غيرها لتحقيق فوائضها المالية، أي أن روسيا نفسها باتت معتمدة على إستمرار الطلب الأوروبي لتحقيق منافع إقتصادية.

المبحث الثالث: تقييم سياسة التوظيف الروسي للإعتماد الإقتصادي

مع بدء الحرب الروسية على أوكرانيا، كانت الدول الأوروبية تبدو متنافرة فيما بينهما حول كيفية إتخاذ إجراءات مُوحدة تجاه التخلص من موارد الطاقة الروسية بسبب من إختلاف درجة إعتمادها على هذه الموارد وتباين في قدراتها على إيجاد بدائل وحلول. وإستغرق الأمر أشهر عدة من المفاوضات الشاقة بهدف وضع إتفاق جماعي يسمح بجدولة التخلص التدريجي من موارد الطاقة الروسية. ولم يتم التوصل إلى إتفاق أولي إلا في مطلع حزيران ٢٠٢٢، عندما تبنى الإتحاد الأوروبي جدول زمني لحظر النفط. وبموجب ما تم الإتفاق عليه، ستُحظر الواردات المنقولة بحراً من النفط الخام الروسي اعتباراً من ٥ كانون الأول ٢٠٢٢، وستُحظر واردات المنتجات البترولية اعتباراً من ٥ شباط ٢٠٢٣، لكن سيتم إعفاء واردات خطوط الأنابيب من النفط الخام والمنتجات البترولية إستثناءً من هذا الإتفاق، وهذا كان بمثابة حل وسط مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مثل المجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك التي كانت تعتمد على الواردات النفطية عبر خط أنابيب (دروزبا–Druzhba). كما قضت حزمة العقوبات تلك بمنع الدول من إعادة بيع النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية إلى دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي أو أي مكان آخر، مثلما سمحت العقوبات وقتئذ لبلغاريا بمواصلة الواردات حتى نهاية عام ٢٠٢٤، وسمحت لكرواتيا باستيراد زيت الغاز الروسي حتى نهاية عام ٢٠٢٣. ولم يكُن هناك من مفر من التوصل إلى حل وسط وإستثناءات بشأن واردات خطوط الأنابيب كونها أخذت بنظر الإعتبار قدرات وإمكانات بعض الأعضاء. وكان إعتقاد الإتحاد الأوروبي وقتئذ أنّ الحظر المفروض على الواردات المنقولة بحراً، بالإضافة إلى التحرك الطوعي لألمانيا وبولندا لوقف واردات خطوط الأنابيب، سيسمح له بخفض واردات النفط من روسيا بنسبة (٩٠) في المائة ([٤٢])، وهو ما يُعد تخفيض كبير في مستوى الإعتماد على الموارد الطبيعية الروسية.

هذه الحقائق أعطت الإنطباع في وقتها أنّ الحظر الجزئي أو الكلي للنفط والغاز الروسيين من الصعب أن يتم تطبيقهما بشكل تام من قبل بعض الدول الأوروبية، بإعتبار أنّ الأمر يتطلب توفير بدائل مضمونة وكافية لتحقيق إنسحاب تدريجي من الإعتماد على الموارد الروسية، وهو ما سلط الضوء على حجم الإعتماد الأوروبي على الوقود الروسي والصعوبات التي تواجهها دول أوروبا في محاولتها فطم نفسها عنه، مثلما فسّر أيضاً سبب قدرة الإقتصاد الروسي على الصمود ومواصلة الحرب من خلال الأموال التي يتحصلها من وراء هذه الصادرات.

أولاً: الإستجابة الأوروبية المُختلفة لضغوط الإعتماد الاقتصادي: من الضروري التطرق إلى حقيقة أن أوروبا وخلال مسار الحرب الروسية الأوكرانية، قد تنوعت مصادر الضغوط التي تعرضت لها بدافع توظيف الإعتماد الإقتصادي. في البدء كانت روسيا هي التهديد الأكبر بالنسبة لها، لكن بعد وصول الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) إلى السلطة بات هناك مصدر ضغط جديد بثيمة مختلفة. ولم تختلف بُلدان أوروبا فيما بينها في إستجابتها لفك الإعتماد على الوقود الروسي فحسب، بل أنّ أوروبا بمُجملها إختلفت كذلك في إستجابتها للضغوط الاميركية بدافع الإعتماد مقارنة بإستجابتها لروسيا. إن مناقشة الطريقة التي أبدتها أوروبا في التعامل مع هذه الضغوط، التي هي مُحفزة بشروط الإعتماد، يُمكن أن يسهم في تفسير فرضيتنا وهي: أن أوروبا تُبدي إستجابة مختلفة لضغوط الإعتماد الإقتصادي، وأن بعض أنماط الإعتماد يُمكن توظيفها سياسياً بينما الأخرى من الصعب المراهنة عليها في تحقيق أهداف سياسية. فضلاً عن ذلك، أنّ هذه الإستجابة الأوروبية المُتمايزة تجاه روسيا والولايات المتحدة، بيّنت حدود قدرات روسيا والحد الأقصى الذي يُمكن أن تصل إليه.

لم تكن روسيا وحدها من حاولت توظيف الموارد الإقتصادية سياسياً ضد دول أوروبا بل أن الولايات المتحدة وبسبب معطيات الحرب، بعد وصول إدارة الرئيس (دونالد ترامب)، أخذت تساوم أوروبا ولكن بشكل مختلف. هكذا وجد الإتحاد الأوروبي نفسه عالقاً وسط قوة عظمى مثل الولايات المتحدة ودولة كبرى مثل روسيا كلاهما لم يترددا في محاولة توظيف ما بحوزتهم من أدوات للمساومة حول قضايا مُحددة. وإن كان الطموح الروسي قد تحدد في محاولة توظيف النفط والغاز لثني الإتحاد الأوروبي عن إتخاذ إجراءات عقابية ضد عملية الغزو أو الإستمرار بمساندة أوكرانيا، كان التخطيط الأميركي يرمي إلى توظيف الإعتماد الأوروبي على حلف (الناتو) ودور الولايات المتحدة فيه لتحقيق منافع إقتصادية. وعلى ما يبدو أنّ الإستجابة الأوروبية للضغط الأميركي كانت مُطاوعة أكثر من إستجابتها لروسيا ما يُدلل على أنه ليس بالضرورة أن تكون الحاجة للموارد الإقتصادية ما يؤسس لعلاقة تبعية بل يُمكن للحاجة المُلحة للأمن أن تتفوق أكثر وتؤسس لعلاقة رضوخ لمطالب سياسية وإقتصادية.

في العلاقة بين الإتحاد الاوروبي والولايات المتحدة تبدو مثل هذه الإعتمادية أكثر عمقاً. إذ ما يربط الطرفين ليس مجرد تجارة عبر الأطلسي سمحت لأوروبا بتحقيق فوائض في الميزان التجاري على

حساب الولايات المتحدة، بل أن العلاقة العسكرية المتمثلة في تحالفات (الناتو) عملت على تأطير هذا التداخل بطريقة أكثر مؤسساتية. وهذا التداخل سمح للولايات المتحدة في بادئ الأمر أن توظف بعض أدواتها مثل الإعتماد العسكري الأوروبي على الولايات المتحدة للحصول على تنازلات سياسية منهم، سواء فترة الحرب الباردة أو ما بعدها، بحيث ما عاد الأوربيين يفكرون في تبني سياسة حاسمة على الرغم من صياغتهم لكثير من الأطر والمواثيق المتعلقة بالسياسات الدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية.

وعلى العكس من التوظيف السياسي للإعتماد الإقتصادي، كانت هناك قصة مُغايرة هي توظيف الإتفاقيات الدفاعية والإلتزامات الأمنية لتحقيق منافع إقتصادية بالدرجة الأولى. ففي ظل إدارة الرئيس (دونالد ترامب) أخذت الولايات المتحدة التوسع أكثر في إعادة تصميم هذا الإعتماد من خلال عدم الإقتصار على نيل المطالب السياسية مقابل تحمل عبء الإنفاق العسكري، بل عكستها من خلال دفع الأطراف الأوروبية على زيادة حصتهم من الإنفاق الدفاعي وإلا ستتخلى الولايات المتحدة عنهم. كان التصميم الجديد لهذه السياسة هو التهديد بغياب الأمن في حال عدم زيادة الإنفاق الدفاعي وإستيراد المزيد من الصادرات الأميركية، وليس مثل السابق التهديد بغياب الأمن في حال عدم القبول بالهيمنة السياسية. وكانت المسألة هنا متعلقة بإدراك صانع القرار الأميركي أنّ الولايات المتحدة تعيش علاقة مختلة هي عبارة عن خسارة مزدوجة مع أوروبا، فهي من جهة تتحمل أعباء إقتصادية في سبيل تولي دور (مُزود الأمن–Security Provider) لأوروبا، بينما تستمر أوروبا في تحقيق فوائض تجارية على حساب الولايات المتحدة. وبالتالي أنّ القرار الأوروبي كان يرمي إلى تعويض الخسارة الأميركية بضخ أموال في سبيل الإبقاء على الوجود العسكري والدور الحيوي للولايات المتحدة.

هذه الحقائق تُبين أنّ أحد أشكال التوظيف السياسي للأدوات الإقتصادية أنها تأخذ طابع المقايضة أو المساومة (Bargaining). لقد تبنى الرئيس الأميركي سياسة قائمة على أنّ الإتحاد الأوروبي يجب أن يُعالج العجز الهائل مع الولايات المتحدة من خلال الشراء على نطاق واسع للنفط والغاز الأميركيين، حتى أنّه قال في منشور على موقع التواصل الاجتماعي الخاص به (Truth Social) "تعد الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم، وقد برزت أيضاً كأكبر مورد للغاز الطبيعي المسال إلى الكتلة منذ توقف الإمدادات الروسية من الغاز عبر خطوط الأنابيب لعملائها الأوروبيين بعد الغزو الشامل لأوكرانيا في أوائل عام ٢٠٢٢" [٤٣].

على هذا الأساس إقترحت رئيسة المفوضية الأوروبية (أورسولا فون دير لاين–Der leyen) أن إحدى الطرق لردع الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) عن فرض تعريفات جديدة هي أن تشتري أوروبا المزيد من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة لتجنب رسوم جمركية شاملة تصل إلى (٢٠%) وعدم إطلاق الطلقة الأولى في الحرب التجارية، ما يعني أنّ الإستجابة الأولى للإتحاد الأوروبي كانت الدعوة إلى الإنفراج [٤٤]. كذلك في مقابلة مع (صحيفة فاينانشال تايمز–Financial Times)، أكدت

رئيسة البنك المركزي الأوروبي (كريستين لاجارد–Lagarde) مضمون هذه الخطة من خلال إقتراح أن تستخدم أوروبا "إستراتيجية دفتر الشيكات"، حيث تزيد من مشترياتها من الصادرات الأميركية [٤٥] للحيلولة دون فك الولايات المتحدة إلتزاماتها الأمنية بحلف (الناتو) أو فرض المزيد من التعريفات على الواردات الأوروبية للسوق الأميركية.

وفي إطار مُقارن لكيفية التعامل مع الضغوط الأميركية والروسية، نجد أن تحليل الإستجابة الأوروبية للضغوط الروسية تكشف عن سياق مُختلف. إذ إعتمد الإتحاد الأوروبي مجموعة من الخطوات للخلاص من الإعتماد على مصادر الطاقة الروسية، وكان خفض الطلب على الغاز أمراً حيوياً لأمن إمدادات الطاقة في أوروبا. إذ خفضت دول الإتحاد الأوروبي إستهلاك الغاز بنسبة (١٩%) بين آب ٢٠٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٣ مقارنة بمتوسط استهلاكها في الفترة نفسها بين ٢٠١٧ و٢٠٢٢. كذلك تم تشجيع الدول أكثر على مواصلة خفض إستخدام الغاز لضمان إستعدادها لأي خلل مُحتمل في الإمدادات. وكان الطقس المعتدل وزيادة إنتاج الطاقة المتجددة والطاقة النووية في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ أن أدى إلى إنخفاض الطلب الأوروبي على الغاز لأغراض التدفئة خلال فصل الشتاء وتوليد الطاقة. ونتيجة لذلك، إنخفض إستهلاك الغاز الأوروبي بنسبة (٥,٤%) على أساس سنوي في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، وإنخفضت واردات الغاز الطبيعي المسال بنسبة (٢٠%). وبحلول نهاية حزيران ٢٠٢٤، كان مخزون الغاز في الاتحاد الأوروبي ممتلئًا بنسبة (٧٧٪) [٤٦].

كذلك تبين الحقائق الإحصائية مقدار التحول الذي أجرته أوروبا في تنويع مصادر الحصول على الوقود وعدم الإقتصار على الورادات الروسية، ففي النصف الأول من عام ٢٠٢٤، جاءت (٤٨%) من واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، و(١٦%) فقط من روسيا، و(١١%) من الجزائر، و(١٠%) من قطر، و(٤%) من كل من نيجيريا والنرويج [٤٧].

ثانياً: تقييم فاعلية السياسة الروسية: غالباً ما تستهدف الدول من محاولة التوقف عن تصدير بعض المنتوجات أو السلع إلى دول معينة إلى الضغط عليها لتقديم تنازلات سياسية. لكن ليس بالضرورة أن ينجح بإستمرار هذا التوظيف لأن تعقد المشهد أو الترتيبات التي يتم إتخاذها من قبل الدول التي تتعرض لهذه الضغوط يُمكن أن يرغم الدولة المُصدرة في حال حاجتها الملحة لإيرادات معينة إلى أن ترضى بقبول الطرف الآخر بتوريد منتوجاتها أو سلعها إلى أسواقها دون أن تكون مصحوبة بشروط سياسية. إن العقوبات الإقتصادية التي أرهقت روسيا جعلها لا تغامر في منع الغاز بالمرة عن أوروبا أو أن لا تصدره إلا في ظل مواقف سياسية معنية ترغب بها. على العكس من ذلك، لقد إرتضت روسيا بشراء أوروبا لمُنتجاتها دون ضغط سياسي ما يُدلل على أن ما يتسبب بفشل سياسة التوظيف هو عدم قدرة الدولة على الصمود في مواجهة إمتناع الآخرين عن شراء منتجاتها، ما يعني أن الدولة ينبغي أن لا تبادر إلى هذا المنع أو التهديد به ما لم يكن لديها خيارات متاحة لا تؤثر في موقفها أو صمودها السياسي.

وجدت روسيا نفسها في حالة إرتياح مع إستمرار الواردات الأوروبية من الغاز الروسي. إذ وصلت واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى الإتحاد الأوروبي إلى مستوى قياسي لعام ٢٠٢٤ على الرغم من محاولة الكتلة قطع الإعتماد على الغاز من البلاد بعد الحرب على أوكرانيا والتوقف عن إستيراد الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. وإستوردت أوروبا رقماً قياسياً بلغ (17.8) مليون طن من الغاز الطبيعي المسال الروسي في عام ٢٠٢٤، وهو ما يزيد عن واردات عام ٢٠٢٣ البالغة (١٥,١٨) مليون طن، وفقا لشركة (كبلر–Kpler) لبيانات السلع الأولية. كما أنّ الكمية كانت أعلى أيضاً من الرقم القياسي الذي تم استيراده في عام ٢٠٢٢ والبالغ (١٥,٢١) مليون طن ([٤٨]) ما يعني أن عام ٢٠٢٤ كان مثيراً للإستغراب، وبدلاً من أن تقوم أوروبا بخفض وارداتها من الغاز الطبيعي المسال الروسي تدريجياً، كان تقوم بزيادتها.

ليس من السهل تفسير فشل أو نجاح الإعتماد الإقتصادي بطريقة سطحية إعتماداً على مؤشر معينة. لأن هذه الحقيقة تعطي الإنطباع بشكل أو آخر أن روسيا حققت بشكل ما جزءاً من سياسة التوظيف وهي إرغام أوروبا على الإستمرار بشراء غازها الرخيص وهو ما يوفر سيولة مالية لإستمرار إقتصاد الحرب الروسي. وعلى عكس واردات الغاز عبر خطوط الأنابيب التي تضاءلت إلى حد كبير، والنفط والفحم الروسيين، اللذان باتا محظورين في الإتحاد الأوروبي، فإن واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي (LNG) كان لا يزال مسموحاً بها وتتزايد بإستمرار، في إشارة إلى مدى الصعوبات التي لا تزال أوروبا تكافح في سبيل الخلاص من الإمدادات الرخيصة، وهو ما أسهم في أن يُوفر لروسيا شريان حياة لإقتصادها.

العام	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
حجم الواردات	١٥,٥	١٤,٦٨	١٤,١	١٦,٤٠	١٥,١٠	١٧,٨٠
نسبة الواردات الروسية من الواردات الكُلية	%٢٥,١	%٢٢,١	%١٨,٥	%٣٠,١	%٢٣,٣	%٣٣,٣

الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي المسال (LNG) من روسيا (مليون طن) ([٤٩])

في معرض تقيمنا لهذا الموقف، يُمكن القول أن أوروبا لم تكن بالمرة واقعة تحت رحمة السطوة السياسية للإعتماد الإقتصادي. وعلى العكس مما عبرت عنه (تين فان دير ستراتين–Straeten) وزيرة الطاقة البلجيكية لصحيفة (Financial Times) بقولها "أنّه من الضروري للغاية أن يحقق الإتحاد الأوروبي هدفه المتمثل في فطام نفسه عن الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام ٢٠٢٧ لمنع إحتجازه كرهينة (Being Held Hostage) لموسكو" ([٥٠])، نجد أن أوروبا مع إستمرارها بإستيراد الغاز الروسي الرخيص، والذي بلغ بحدود ثُلث إحتياجاتها في العام ٢٠٢٤، إلا أنّها لم تقع رهينة سياسية بالكامل تحت سطوة موسكو. قد يفسر البعض التردد الأوروبي في تقديم دعم عسكري واسع لأوكرانيا بالخشية من قطع روسيا لإمداداتها من الغاز، بينما أنّ الحقيقة التي يدافع عنها أغلب المختصين في تفسيرهم لهذا التردد الأوروبي أنّ مصدره القلق من توسع نطاق الصراع إلى مستويات يصعب السيطرة عليها دون أن يكون مرتبطاً بأي مخاوف إقتصادية.

إن ما يُبين عدم رغبة أوروبا في أن تكون متأثرة بالضغوط الروسية نتجية لعلاقات الطاقة، أنّ أوروبا بادرت منذ بدء الحرب إلى مشاركة الولايات المتحدة في فرض عقوبات حازمة على الإقتصاد الروسي. ولا شك أنّ العقوبات الإقتصادية التي فرضها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى على روسيا منذ بدأ عملية غزوها لأوكرانيا في شباط ٢٠٢٢، باتت تُعد الأقسى من نوعها وحجمها إذا قارناها بالعقوبات التي فرضت دولياً أو فردياً على دول مثل إيران، كوريا الشمالية، سوريا، فنزويلا، ماينمار أو حتى العراق الذي تعرض لعقوبات دولية سابقة طوال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣). ففي غضون (١٠) أيام فقط، وتحديداً لغاية السابع من آذار ٢٠٢٢، باتت روسيا الدولة "الأكثر تعرضاً للعقوبات في العالم"، متجاوزة بذلك إيران وكوريا الشمالية بعد حزمة من الإجراءات الإقتصادية والمالية ضدها بقيادة الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين الذين فرضوا عقوبات جديدة تُضاف إلى (٢٢٩٥) عقوبة تم فرضها سابقاً منذ عام ٢٠١٤ بسبب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، بحيث بلغ مجموع العقوبات المُطبقة لغاية السابع من آذار أكثر من (٥٥٣٠) عقوبة، في الوقت الذي واجهت فيه إيران على مدار عقد من الزمان ما يُقارب (٣٦١٦) عقوبة [٥١]، معظمها بسبب برنامجها النووي وسلوكها السياسي الخارجي.

ووفقاً لموقع لـ(Castellum)، وهي قاعدة بيانات عالمية مُخصصة لتتبع العقوبات، بلغ مجموع العقوبات الكُلية المُطبقة ضد روسيا لغاية تاريخ التاسع عشر من شهر كانون الثاني ٢٠٢٥ بحدود (٢٣٨٧٢) عقوبة، تم فرضها من قبل دول وكيانات عابرة للوطنية هي (سويسرا، الولايات المتحدة، كندا، الإتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، فرنسا، أستراليا، اليابان) وغيرها من الدول [٥٢].

من جانب آخر متعلق بروسيا، علينا أن نقر بحقيقة أنّه منذ بداية الحرب في عام ٢٠٢٢، ومع تزايد حجم العقوبات الأوروبية على روسيا، ما عاد صانع القرار في موسكو يُراهن بشكل كامل على إستمرار إعتماد أوروبا عليه في إستهلاك النفط والغاز، لهذا بدأت روسيا بشكل مُبكر بتحويل أنظار صادراتها نحو آسيا، ما جعل من صادرات البلاد النفطية المحمولة بحراً تزداد قوة وهو ما أسهم في إنتظام تدفق العائدات النقدية إلى الكرملين. وقد أظهرت بيانات وزارة المالية الروسية في بداية الحرب أن إيراداتها من النفط والغاز لشهر نيسان فقط من عام ٢٠٢٢ قد بلغت (١,٨) تريليون روبل، ما يُعادل (٢٩) مليار دولار، وهو أعلى مستوى شهري منذ ٢٠١٨ على الأقل، سيما مع تقديم روسيا لخصومات مُغرية على سعر نفطها المُصدر إلى الدول الآسيوية، وهو ما مكّنها من العثور على مشترين جدد من العملاء الآسيويين الذين على ما يبدو قرروا الإنتفاع إلى أقصى حد من العقوبات المفروضة على روسيا لتأمين أسعار نفط أرخص [٥٣].

هذه التحولات كشفت عن حقيقة أنّ صانع القرار الروسي بات يعي الثغرات والعيوب التي تحويها سياسة التوظيف للإعتماد الإقتصادي.

ثالثاً: أسباب عدم نجاح التوظيف السياسي للإعتماد الاقتصادي: يُمكن للدول التي تواجه مطالب إبتزازية أن تتخلص من الضغوط من خلال البحث عن بدائل في حال توفرها وعدم وجود صعوبات في الوصول إليها. يُعد هذا أحد العوامل التي تفضي إلى عدم نجاح سياسة التوظيف للإعتماد الإقتصادي بالكامل. إنّ ما يترتب على عملية البحث عن بدائل للخلاص من ضغوط الإبتزاز الإقتصادي المُغلفة بالمطالب السياسية أنّها تؤدي إلى توزيع المنفعة على أعضاء آخرين غير منخرطين في هذه الحرب. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، بدأ الرئيس (ترامب) حرب التعريفات الجمركية مع الصين، مما أدى إلى إجراءات انتقامية بين البلدين استمرت حتى أواخر عام ٢٠١٩. ونتيجة لهذه الحرب، إنخفضت صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية إلى الصين بنسبة (٨٠٪) تقريباً. فمقارنة بعام ٢٠١٧، عندما إستوردت الصين حوالي (٣,٥) مليون طن من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي، نجد أنّه في العام ٢٠١٩، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إنخفض هذا الحجم بشكل ملحوظ إلى حوالي (٠,٤) مليون طن نتيجة لتحول الصين إلى دول أخرى يُمكن أن تزودها بما تحتاجه، بما في ذلك أستراليا وقطر وروسيا [٥٤].

هذه القدرة على المناورة كانت متوفرة للإتحاد الأوروبي في مواجهة الضغوط الروسية، وربما أنّ هذه القدرة يُمكن أن تؤسس لإعتقاد مفاده أنّ تهديد الرئيس (دونالد ترامب) بفرض رسوم جمركية على الإتحاد الأوروبي في حال لم تشتري دوله الغاز الطبيعي المسال (LNG) المنتج في الولايات المتحدة، يُمكن أن يأتي بنتائج عكسية مثلما حدث في علاقة الصين مع الولايات المتحدة، كأن يدفع الأوروبيين إلى البحث عن الغاز الطبيعي من موردين آخرين والإنتقام إقتصادياً من الولايات المتحدة. لكن مجادلتنا هنا أنّ قدرة الإتحاد الأوروبي على تجنب الرضوخ للمطالب الروسية قد لا تنعكس بشكل مماثل على قدرته في الإستجابة للضغوط الأميركية لإختلاف الظروف ولأنّ متغير الأمن، وهو حاضر في كلا الحالتين، يعمل على تحفيز الإستجابة بشكل مختلف.

إن من أهم أسباب عدم نجاح التوظيف السياسي للإعتماد الإقتصاد هي تقييم الطرف الآخر لحالة التنازع الكامن بين الأولويات الأمنية والمنافع الإقتصادية. إذ يجد الطرف الذي يتعرض لضغوط الإعتماد نفسه أمام معادلة: هل أنّ المنافع الإقتصادية التي يُمكن أن يجنيها في حال قبوله بالمطالب السياسية المفروضة عليه تستحق الثمن على الرغم من أنّها تحمل تهديدات أمنية واضحة أو مُحتملة؟ إن صلة المتغير الأمني بالإعتماد الإقتصادي بإعتباره المحرك للإستجابة يفسر إلى حد كبير التعامل المختلف الذي أبدته أوروبا تجاه الضغوط الروسية والأميركية على حد سواء. إذ رفضت أوروبا الضغط الروسي كون إستمرار الحرب والتوسع الروسي يُمثل تهديداً للنظام الأمني الأوروبي، بينما قبلت أوروبا بالضغوط الأميركية، سواء بشراء صادراتها من الغاز أو شراء المزيد من السلع والمُنتجات، للحفاظ على إلتزام الولايات المتحدة بضمان النظام الأمني في أوروبا من خلال رعايتها لحلف (الناتو).

إن إستعداد أوروبا لإستيراد المزيد من الغاز الروسي الرخيص لم ينجم عنه قبول بالمطالب الروسية بالمرة، مثلما إستمرت موسكو بتوريده لهم لحاجتها للفوائض النقدية، وأن قدرة الإتحاد الأوروبي على مواجهة الضغط الروسي لوجود خيارات بديلة يُمكن أن يناور بينها قد جرّد روسيا من أدواتها وأسلحتها الضاغطة، وأن دافع أوروبا لذلك كان من أجل التعامل بقوة مع التهديد الأمني الذي تمثله روسيا. أي أنّها في سبيل تأمين دولها إستمرت في دعم أوكرانيا وتسليحها للحيلولة دون توسع روسيا عسكرياً. من جانب آخر، إنّ الإستجابة الأوروبية للقبول بالضغط الأميركي هو نتيجة لعجز أمني واضح، لأن تهديد الولايات المتحدة بسحب قواتها أو فك إرتباطها بـ(الناتو) سيضع أوروبا مكشوفة أمام القوة العسكرية الروسية، وبالتالي نجد أنّ إستجابة الإتحاد الأوروبي في تعامله مع الضغوط الروسية والأميركية كان مختلفاً مع أن المتغير الامني هو ذاته حاضراً في كلا الجانبين.

لا يُمكن الإفتراض أن صانع القرار الروسي كان واثقاً تماماً من قدرته على كسر إرادة الأوروبيين من خلال التهديد بقطع مصادر الطاقة، بل أنّ إحتمال فشل هذه السياسة كان وارداً وإن بشكل جزئي في تفكير صانع القرار، بدليل أن روسيا وقبل عملية الغزو، بدأت بعملية تحوط خشية أن تبدي أوروبا إستجابة مختلفة بحيث عملت على تعزيز بعض مصادر القوة الإقتصادية من خلال تبني ما يُعرف بـ(إقتصاديات الحصن)، ما يُدلل على أن صانع القرار نفسه لم واثقاً بشكل كُلي من نجاح سياسته، ما يعني أنّ سياسة التوظيف للموارد الإقتصادية بالنسبة لدولة مثل روسيا تحوي الكثير من الثغرات والعيوب.

إن الفكرة الرئيسية وراء "إقتصاديات الحصن–Fortress Economics" هي أنّ أي دولة ذات علاقة سيئة للغاية بالولايات المتحدة تعمل على محاولة كسب المزيد من المال وإدخارها وتقليص إنفاقها. إنّ الحفاظ على فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات أفضل من العجز الذي يحتاج بعد ذلك إلى متطلبات تمويل خارجية، لأن أغلب هذا التمويل مُقوّم بالدولار، وهو ما يمنح الولايات المتحدة نفوذاً أكبر. ولكن "الإقتصاد الحصين" له نتيجة رئيسية واحدة، وهي أنّ النمو الاقتصادي ينتهي به الأمر إلى أن يكون أقل مما كان من الممكن أن يكون عليه لولا ذلك، والنهج الدفاعي في التعامل مع الإنفاق الكلي الذي يتطلبه بناء "الإقتصاد الحصين" يجعل هذه النتيجة حتمية [٥٥].

إن قُدرة الدول الأوروبية نوعاً ما على مواجهة الضغوط الروسية أظهرت عدم قدرة الأخيرة على التأثير بشكل كبير في مواقف دول أوروبا، ما يُبين أنّ توظيف الموارد الاقتصادية سياسة تختص بها الدول الكبرى، وأنّ روسيا في معاييرها دولة عالمية متوسطة القوة وهي ليست دولة كُبرى.

الخاتمة

إن التوظيف السياسي للموارد والحاجات الإقتصادية مسألة متأصلة في العلاقات الدولية وهي تكشف عن الإختلال الواضح في موازين القوى بين الدول التي تمتلك الموارد ودول أخرى تفتقر لها. إن امتلاك الدول لموارد طبيعية ومعدنية لا يعني بالضرورة أنّها حازت عناصر القوة الكافية التي تؤهلها لتوظيفها كسلاح سياسي، ما لم تكن هذه الموارد من الندرة بحيث يصعب العثور على بدائل كافية فضلاً عن إمتلاك الدولة للسيطرة والقوة السياسية ما يجعلها قادرة على مواجهة الضغوط المضادة.

لم تتحدد إغراءات توظيف الإعتماد الإقتصادي بإمتلاك الموارد الطبيعية فحسب، بل أن الدول التي تمثل أسواقاً تجارية كبيرة تكون هدفاً تسويقياً لغيرها من الدول بات بإمكانها توظيف إعتماد المصدرين عليها للضغط عليهم في سبيل إنتزاع مطالب سياسية منهم. وفي جميع الأحوال تكشف إشكالات هذا الإعتماد الإقتصادي عن حقيقة أنّ الأدوات التي يُمكن للدول أن تستخدمها لإحداث التأثير المنشود ليس بالضرورة أن تكون مصادرها القوة العسكرية فحسب.

وفرت الدراسة هذه منظوراً حيوياً للأهداف التي رسمتها روسيا في سبيل الوصول إلى درجة من القوة والتأثير بالإعتماد على مواردها من الوقود الإحفوري (النفط والغاز)، بحيث صممت سياستها على أساس بناء إعتماد أوروبي مكثف على صادراتها عبر شبكة من خطوط النقل والأنابيب من جهة، وهو إعتماد وفّر لها المدخولات النقدية اللازمة لبناء "إقتصاد الحصن"، ومن جهة ثانية أغرى هذا الإعتماد على تأسيس إنطباع لدى صانع القرار الروسي أنّه غير المُمكن للأوروبيين التخلص من هذه المشاريع بشكل فوري لا سيما في ظل عدم وجود بدائل كافية حالياً، وعدم إستعداد الإقتصادات الأوروبية لتحمل نقص كبير في كميات التجهيز ما يؤدي إلى مُضاعفات سلبية في إقتصادياتهم مثل إرتفاع الأسعار والتضخم والركود.

مع ذلك، إن الإستجابة الاوروبية للضغوط الروسية أثبتت صحة النظرية الواقعية فيما يتعلق بأولوية "المُعضلة الأمنية" في حسابات الدول وإهتماماتها، بإعتبار أن أوروبا وجدت أنّه من الصعوبة مقايضة الأمن بالمنافع الإقتصادية. إن الحرب الروسية على أوكرانيا كانت تمثل تهديداً للنظام الأمني في أوروبا بحيث ما كان بإستطاعة الأخيرة الرضوخ لمطالب روسيا في التخلي عن أوكرانيا عسكرياً ومالياً. ومن جانب آخر، نلاحظ أنّ الإستجابة الأوروبية المتمثلة في التماهي مع الضغوط الأميركية فيما يتعلق بإستيراد المزيد من الغاز والسلع من الولايات المتحدة تؤكد فكرة أن أولوية الأمن مسألة حاسمة في السياسات الخارجية، وأن إستجابة الدول لضغوط مُزود الأمن تفوق الإستجابة لضغوط مُزود السلع.

لقد أظهر التفاعل الأوروبي مع المطالب الروسية عدم قدرة الأخيرة على إحداث التأثير الكبير في مواقف الدول الأوروبية ما يُبين أنّ توظيف الموارد والحاجات الإقتصادية شأن يخص الدول الكبرى، وأنّ روسيا في معاييرها دولة عالمية متوسطة القوة.

الهوامش

([1]) Christopher R.W. Dietrich, Oil Power and Economic Theologies: The United States and the Third World in the Wake of the Energy Crisis, diplomatic History Journal, vol. 40, No. 3, June 2016, P 500.

([٢]) ناقشت إحدى الدراسات وبشكل معمق واقع العلاقات الدولية التي وصفتها أنّها يغلب عليها الطابع الإمبريالي وتحكمها ديناميكيات الاستغلال الدولي. وعرضت هذه الدراسة مؤشر يشرح الإستغلال باعتباره تجسيد للُبنية الإقليمية للعلاقات "الإمبريالية": الدول الغنية هي مُقرضة ومُستغِلة صافية، في حين أن الدول الفقيرة بالهبات هي مُقترضة صافية ومُستغَلة. وتعمل هذه البُنية "الإمبريالية" على نقل تدفقات رأس المال الفائض من البلدان الواقعة على أطراف الاقتصاد العالمي إلى البلدان الواقعة في قلبه. كذلك نظرت هذه الدراسة إلى أسواق الائتمان الدولية بإعتبارها عنصراً أساسياً في توليد الإستغلال الدولي. للمزيد أنظر:

Jonathan F. Cogliano, **Roberto Veneziani and Naoki Yoshihara**, The dynamics of international exploitation, Environment and Planning A: Economy and Space, Vol. 56, No.5, 2024, PP 1420 – 1446.

([٣]) من أمثلة الدراسات الكلاسيكية عن الآثار السياسية للإعتمادية الإقتصادية يُمكن الرجوع إلى:

- Robert R. Kaufman, Daniel S. Geller and Harry I. Chernotsky, A preliminary test of the theory of dependency, Comparative Politics, vol. 7, No. 3, 1975, PP 303 – 330.
- Edward N. Muller, Dependent economic development, aid dependence on the United States, and democratic breakdown in the Third World, International Studies Quarterly, Vol. 29, No.4, 1985, PP 445 – 469.
- David Scott Palmer, The Politics of Authoritarianism in Spanish America, Authoritarianism and Corporatism in Latin America, University of Pittsburgh Press, 1977, PP 377 – 412.

([4]) Theotonio Dos Santos, The Structure of Dependence, American Economic Review, Vol. 60, May 1970, PP 231 – 236.

([٥]) يُمكن الرجوع إلى بعض الدراسات الكلاسيكية التالية:

- Klaus Knorr, The Power of Nations: The Political Economy of International Relations, Basic Books, New York, 1975.
- Klaus Knorr and Frank N. Trager, Economic Issues and National Security, University Press of Kansas, 1977.
- James A. Caporaso, Dependence, Dependency, and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis, International Organization, Vol. 32, No. 1, Dependence and Dependency in the Global System, Winter 1978, PP 13 – 43.
- Peter Blau, Exchange and Power in Social Life, Routledge Publication, 2nd Edition, New York,1986.

([6]) James A. Caporaso, Dependence, dependency, and power in the global system: a structural and behavioral analysis, International Organization, Vol. 32, No. 1, winter 1978, P 22.

([7]) Richard M. Emerson, Power-Dependence Relations: Two Experiments, Sociometry Journal, Vol. 27, No. 3, September 1964, PP 282 – 298.

([8]) Richard M. Emerson, Power-dependence relations, American Sociological Review, Vol. 27, No.1, February 1962, PP 31 – 41.

([9]) أنظر ذلك في:

Lizz Lyle Kleemeier, Empirical Tests of Dependency Theory: a Second Critique of Methodology, Modern African Studies, vol. 16, No. 4, December 1978, PP 701 – 704.

([10]) في مقال منشور عام ١٩٩٧، زعم "بول جيمس-James" أنّ نظرية التبعية ماتت وأصبحت مجرد ذكرى وفصل من تأريخ إقتصادي. أنظر مقاله:

Paul James, Post dependency? The Third World in an Era of Globalism and Late-Capitalism, Alternatives: Global, Local, Political, Vol. 22, No. 2, April – June, 1997, PP 205 – 226.

([11]) Lizz Lyle Kleemeier, Empirical Tests of Dependency Theory, Op.Cit.

([12]) Edward H. Carr, The Twenty Years' Crisis 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations, Harper Perennial Publishers, New York, 1964, P 119.

([13]) Michael Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, Basic Books, New York, 2006, P 117.

([14]) Albert O. Hirschman, National Power and the Structure of Foreign Trade, University of California Press, 1st Edition, 1980, PP 13 – 20.

([15]) Alex W. Palmer, The Man Behind China's Aggressive New Voice, The New York Times Magazine, July 7, 2021, At: https://bit.ly/4aZeGIU

أيضاً أن جزءً من خلاف أستراليا مع الصين يتعلق بجهود كانبيرا لمؤازرة "تايوان". وتتنافس جمهورية الصين الشعبية وتايوان للحصول على اعتراف دبلوماسي من دول جزر المحيط الهادئ، التي يعترف عدد منها بتايوان وتعمل كحاجز أمام عزلتها الدولية. وبما أن جزءاً كبيراً من أوقيانوسيا يقع في دائرة نفوذ أستراليا، فإن هذا الصراع غالباً ما كان يشمل كانبيرا. للمزيد أنظر:

Anthony Van Fossen, The Struggle for Recognition: Diplomatic Competition Between China and Taiwan in Oceania, Journal of Chinese Political Science, Vol. 12, No. 2, 2007, PP 125 – 146.

([16]) Jonah Bock and Haley Parilla, Why Countries Abandon Taiwan: Indicators for a Diplomatic Switch, Global Taiwan Institute, Global Taiwan Brief, Vol (9). Issue (16), August 2024, At: https://bit.ly/4kdNZVd

([17]) **Huynh Tam Sang** and **Truong Tuan Kiet,** Taiwan's Struggle to Retain Diplomatic Allies, the Diplomat, November 9, 2024, At: https://bit.ly/433tbt0

([18]) Colum Lynch and Robbie Gramer, Outfoxed and Outgunned: How China Routed the U.S. in a U.N. Agency, Foreign Policy, October 23, 2019, At: https://bit.ly/41eEkGk

([19]) Scott Kennedy, How America's War on Chinese Tech Backfired, foreign Affairs, November 26, 2024, At: https://bit.ly/3EDgR8V

([20]) Robert J. Samuelson, Learning From the Oil Shock, The Washington Post, June 18, 2008, At: https://bit.ly/4gJODGG

([21]) Fiona Hill, Russia: The 21st Century's Energy Superpower?, The Brookings Institute, March 1, 2002, At: https://bit.ly/3dl8Loa

([22]) Ibid.

([23]) Ewa Paszyc, The Russian energy policy, in: The Resources Wealth Burden: Oil and Gas Sectors In The Former USSR, Center for Eastern Studies, Prace OSW, No. 12, Warsaw, December 2003, PP 18 – 19, At: https://bit.ly/3LCw1uj

([24]) Matthew Lee, US warns firms about sanctions for work on Russian pipelines, The Washington Post, July 16, 2020, At: https://bit.ly/42VX4vh

([٢٥]) مثال على ذلك، أصدرت مؤسسة (كارنيجي–Carnegie) في الولايات المتحدة دراسة في أواخر عام ٢٠١٠، أبدت فيها إستغرابها من التوسع الروسي في بناء المزيد من منافذ التصدير للنفط على الرغم من أنّ نمو إنتاج النفط الروسي تباطأ بشكل كبير في السنوات الخمس الماضية، أي ما قبل وقوع الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧–٢٠٠٨)، وهو ما كان يُفترض على نطاق واسع أن احتمالات النمو الكبير في المستقبل ضعيفة. فضلاً عن ذلك، أشارت الدراسة إلى أنّ إمكانية زيادة توسيع صادرات النفط الخام فوق الكميات الحالية لا تزال محدودة، ومع ذلك، كانت روسيا تستثمر المزيد من الأموال لإضافة قدرة تصديرية جديدة، وبالتالي أثارت الدراسة تساؤلات كثيرة حول استراتيجية النفط المستقبلية لروسيا; هل كل هذه المشاريع مطلوبة؟ ما الذي يدفع جهود روسيا؟ هل السياسة عقلانية اقتصادياً؟ ما هي الفوائد الاستراتيجية الأوسع من وراء ذلك؟ وبشكل مُختصر كانت هذه الدراسة إنموذجاً لحالة الحيرة التي أحاطت بنوايا روسيا فيما يتعلق باستراتيجيتها لقطاع الطاقة. يُمكن الرجوع إلى الدراسة:

Adnan Vatansever, Russia's Oil Exports Economic Rationale Versus Strategic Gains, Carnegie Endowment for International Peace, Energy and Climate Program, No. 116, December 2010, At: https://bit.ly/42VBas8

([٢٦]) إستمرت أحداث (الثورة البرتقالية)، وهي عبارة عن موجة من الإحتجاجات ومظاهر العصيان المدني، من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٤ ولغاية كانون الأول ٢٠٠٥، وكانت نتيجتها أنّها أوصلت (فيكتور يوشينكو– Yushchenko) الى السلطة، وهو سياسي معارض للنفوذ الروسي ومُقرب من الغرب، وخسارة المرشح المدعوم من الكرملين (فيكتور يانكوفيتش–Yanukovych) ما دفع روسيا آنذاك إلى الإشتباك مع أوكرانيا حول الأسعار لأول مرة. إذ طلبت شركة (غازبروم) (٢٣٠) دولاراً لكل (١٠٠٠) متر مكعب من الغاز، بدلاً من (٥٠) دولاراً كانت أوكرانيا سابقاً تدفعها لنفس الكمية عندما كانت حكومتها موالية لموسكو. وكانت هذه القضية تأكيداً على أنّ قرار رفع الأسعار كان بمثابة "عصا" يستخدمها الكرملين في التنمر على جيرانه الروس. للمزيد يُمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- Adrian Karatnycky, Ukraine's Orange Revolution, Foreign Affairs, Vol. 84, No. 2, March - April, 2005, PP 35 – 52.
- Reuters Staff, TIMELINE: Gas crises between Russia and Ukraine, Reuters, January 12, 2009, At: https://reut.rs/3BLGPTF

(٢٧) حسب إحصاءات المفوضية الأوروبية، أنّه حتى نهاية عام ٢٠٢٠، إستثمر الإتحاد الأوروبي في روسيا ما نسبته (٣,٣) في المائة من مجموع صافي إستثماراته في العالم التي بلغت قيمتها (٨) تريليون و(٥٨٩) بليون يورو، أي بلغت قيمة الإستثمارات الأوروبية في روسيا ما يزيد عن (٢٨٣) بليون يورو. يُمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

EU's net investment position 33% in 2020, Eurostat, The European Commission, February 11, 2022, At: https://bit.ly/3UMPuwR

* يُمكن قياس تبعية إقتصاد ما إلى دولة أخرى في قطاع أو صناعة معينة من خلال ما يُسمى بـ(معدل التبعية– Dependency Rate)، ويُشير إلى أي مدى يعتمد الإقتصاد على الواردات من أجل تلبية احتياجاته من مورد أو سلعة ما. وبالنسبة لتبعية الإتحاد الأوروبي إلى روسيا في قطاع الطاقة، يتم قياسه من خلال حصة صافي الواردات (الواردات – الصادرات) من إجمالي استهلاك الطاقة الداخلية، أي مجموع الطاقة المنتجة وصافي الواردات. وكان معدل التبعية في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٠، ما نسبته (٥٨) في المائة، ما يعني أنّ أكثر من نصف إحتياجات الإتحاد الأوروبي من الطاقة تمت تلبيتها من خلال صافي الواردات الخارجية. هذا المعدل أقل مقارنة بعام ٢٠١٩ الذي بلغ نسبة (٦٠) في المائة، لكنه لا يزال أعلى قليلاً مقارنة بعام ٢٠٠٠ الذي بلغ فيه المعدل (٥٦) في المائة. يُمكن الرجوع إلى:

Energy imports dependency, Eurostat, April 14, 2022, At: https://bit.ly/3SGbdEw

(28) James McBride, Russia's Energy Role in Europe: What's at Stake with the Ukraine Crisis, Council on Foreign Relations, February 22, 2022, At: https://on.cfr.org/3f60u7V .

(29) Vasily Astrov, Current State and Prospects of the Russian Energy Sector, The Vienna Institute for International Economic Studies (WIIW), Research Reports No. 363, June 2010, P 1, At; https://bit.ly/3Blppfl .

(٣٠) أنظر الموقع الرسمي للشركة على الرابط الرسمي: https://www.nord-stream.com

(٣١) الرسم من تصميم الباحث إعتماداً على المصدر التالي:

Nord Stream 2: Gazprom says new pipeline to Germany is ready, BBC, September 10, 2021, At: https://bit.ly/42XEsvg .

(32) Nord Stream costs Ukraine $720 million, United Press International (UPI), May 20, 2011, At: https://bit.ly/3BF9Dft

(٣٣) الرسم من تصميم الباحث بالإعتماد على المصدر التالي:

Kazi Stastna, Missiles fly, but Ukraine's pipeline network keeps Russian gas flowing to Europe, CBC News, April 15, 2022, At: https://bit.ly/4kaADce

(34) Nord Stream 1: Why is Russia cutting gas supplies to Europe?, BBC News, July 27, 2022, At: https://bbc.in/3P5oggw

* بعد الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما للطاقة النووية اليابانية في عام ٢٠١١، أعلنت المستشارة الألمانية آنذاك (أنجيلا ميركل) عن سياسة (التحول في الطاقة–Energiewende) والتي كانت تهدف إلى إغلاق جميع المفاعلات النووية في البلاد، وهي سياسة أدت إلى زيادة حاجة ألمانيا إلى الغاز، فضلاً عن إتخاذ تحركات مماثلة بعيداً عن الفحم،

انخفضت الحصة المولدة من الطاقة النووية، من حوالي ثلث كهرباء الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥ إلى حوالي الربع عام ٢٠٢٢. للمزيد أنظر:

Is Putin's Ukraine invasion about fossil fuels?, The Guardian, February 24, 2022, At: https://bit.ly/4b218wf

([35]) Samantha Gross and Constanze Stelzenmüller, Europe's messy Russian gas divorce, Brookings Institute, June 18, 2024, At: https://bit.ly/3QEyKHj

([36]) Ibid.

[37] - Ibid.

([38]) **Ben Tobias,** Nord Stream: Key Russian pipeline resumes pumping gas to Europe, BBC News, July 21, 2022, At: https://bbc.in/3RS1vio

([39]) Kazi Stastna, Missiles fly, but Ukraine's pipeline network keeps Russian gas flowing to Europe, Op.Cit.

([40]) Marta Domínguez-Jiménez and Niclas Poitiers, FDI another day: Russian reliance on European investment, Bruegel Enterprise, Policy Contribution Issue No. 3, February 2020, P 2, At: https://bit.ly/3BNCsHM

([41]) Marta Domínguez-Jiménez and Niclas Poitiers, FDI another day, Op.cit.

([42]) Ben Cahill, European Union Imposes Partial Ban on Russian Oil, Center for Strategic and International Studies (CSIS), June 8, 2022, At: https://bit.ly/3Q4tUAV

([43]) Julian Ambrose and Kalyeena Makortoff, Donald Trump tells EU to buy more US oil and gas or face tariffs, The Guardian, December 20, 2024, At: https://bit.ly/4aZaloS

([44]) Barbara Moens, Gabriel Gavin and Clea Caulcutt, EU's opening bid to avoid Trump's tariffs: We could buy more American gas, Politico, November 8, 2024, At: https://bit.ly/41iqS4l

([45]) Roula Khalaf, Patrick Jenkins and Olaf Storbeck, Buy American to avoid Trump trade war, says Christine Lagarde, Financial Times, November 28, 2024, At: https://bit.ly/42RGtZK

([46]) Institute for Energy Economics and Financial Analysis, European LNG Tracker, At: https://bit.ly/4aZgOjS

([47]) Ibid.

([48]) Mari covers, Shotaro Tani and Alice Hancock, EU imports record quantities of Russian LNG in 2024, Financial Times, December 20, 2024, At: https://bit.ly/3QlknHI

([49]) Ajit Niranjan, European imports of liquefied natural gas from Russia at 'record levels', The Guardian, January 9, 2025, At: https://bit.ly/4hUeFrV

([50]) Alice Hancock and Laura Dubois, EU must curb Russian gas supply to avoid being 'held hostage', Financial Times, September 6, 2023, At: https://bit.ly/41enWW5

([51]) Nick Wadhams, Russia Is Now the World's Most-Sanctioned Nation, Bloomberg, March 7, 2022, At: https://bloom.bg/3oXeN0v

([52]) Russia Sanctions Dashboard, Current as of 27 July 2022, At: https://bit.ly/3vL5XXm

([53]) Russian Oil Selling at 30% Discount to Global Benchmark, Data Show, Bloomberg, May 31, 2022, At: https://bloom.bg/3zFWulc

([54]) Ken Silverstein, Tariffs Failed Before And Will Hurt American Energy Companies, Forbes, January 13, 2025, At: https://bit.ly/4gJUAUd

([55]) David Lubin, Huge impact of 'fortress economics' in Russia and China, Chatham House, February 2, 2022, At: http://bit.ly/4b7LNdx

المصادر

1) David Scott Palmer, The Politics of Authoritarianism in Spanish America, Authoritarianism and Corporatism in Latin America, University of Pittsburgh Press, 1977,

2) Reuters Staff, TIMELINE: Gas crises between Russia and Ukraine, Reuters, January 12, 2009, At: https://reut.rs/3BLGPTF

3) Theotonio Dos Santos, The Structure of Dependence, American Economic Review, Vol. 60, May 1970

4) Adnan Vatansever, Russia's Oil Exports Economic Rationale Versus Strategic Gains, Carnegie Endowment for International Peace, Energy and Climate Program, No. 116, December 2010, At: https://bit.ly/42VBas8

5) Adrian Karatnycky, Ukraine's Orange Revolution, Foreign Affairs, Vol. 84, No. 2, March - April, 2005,

6) Ajit Niranjan, European imports of liquefied natural gas from Russia at 'record levels', The Guardian, January 9, 2025, At: https://bit.ly/4hUeFrV

7) Albert O. Hirschman, National Power and the Structure of Foreign Trade, University of California Press, 1st Edition, 1980

8) Alex W. Palmer, The Man Behind China's Aggressive New Voice, The New York Times Magazine, July 7, 2021, At: https://bit.ly/4aZeGIU

9) Alice Hancock and Laura Dubois, EU must curb Russian gas supply to avoid being 'held hostage', Financial Times, September 6, 2023, At: https://bit.ly/41enWW5

10) Anthony Van Fossen, The Struggle for Recognition: Diplomatic Competition Between China and Taiwan in Oceania, Journal of Chinese Political Science, Vol. 12, No. 2, 2007,

11) Barbara Moens, Gabriel Gavin and Clea Caulcutt, EU's opening bid to avoid Trump's tariffs: We could buy more American gas, Politico, November 8, 2024, At: https://bit.ly/41iqS4l

12) Ben Cahill, European Union Imposes Partial Ban on Russian Oil, Center for Strategic and International Studies (CSIS), June 8, 2022, At:

https://bit.ly/3Q4tUAV

13) Ben Tobias, Nord Stream: Key Russian pipeline resumes pumping gas to Europe, BBC News, July 21, 2022, At: https://bbc.in/3RS1vio

14) Christopher R.W. Dietrich, Oil Power and Economic Theologies: The United States and the Third World in the Wake of the Energy Crisis, diplomatic History Journal, vol. 40, No. 3, June 2016,

15) Colum Lynch and Robbie Gramer, Outfoxed and Outgunned: How China Routed the U.S. in a U.N. Agency, Foreign Policy, October 23, 2019, At: https://bit.ly/41eEkGk

16) David Lubin, Huge impact of 'fortress economics' in Russia and China, Chatham House, February 2, 2022, At: http://bit.ly/4b7LNdx

17) Edward H. Carr, The Twenty Years' Crisis 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations, Harper Perennial Publishers, New York, 1964

18) Edward N. Muller, Dependent economic development, aid dependence on the United States, and democratic breakdown in the Third World, International Studies Quarterly, Vol. 29, No.4, 1985,

19) Energy imports dependency, Eurostat, April 14, 2022, At: https://bit.ly/3SGbdEw

20) EU's net investment position 33% in 2020, Eurostat, The European Commission, February 11, 2022, At: https://bit.ly/3UMPuwR

21) Ewa Paszyc, The Russian energy policy, in: The Resources Wealth Burden: Oil and Gas Sectors In The Former USSR, Center for Eastern Studies, Prace OSW, No. 12, Warsaw, December 2003, PP 18 – 19, At: https://bit.ly/3LCw1uj

22) Fiona Hill, Russia: The 21st Century's Energy Superpower?, The Brookings Institute, March 1, 2002, At: https://bit.ly/3dl8Loa

23) Huynh Tam Sang and Truong Tuan Kiet, Taiwan's Struggle to Retain Diplomatic Allies, the Diplomat, November 9, 2024, At: https://bit.ly/433tbt0

24) Institute for Energy Economics and Financial Analysis, European LNG Tracker, At: https://bit.ly/4aZgOjS

25) Is Putin's Ukraine invasion about fossil fuels?, The Guardian, February 24, 2022, At: https://bit.ly/4b218wf

26) James A. Caporaso, Dependence, Dependency, and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis, International Organization, Vol. 32, No. 1, Dependence and Dependency in the Global System, Winter 1978,

27) James A. Caporaso, Dependence, dependency, and power in the global system: a structural and behavioral analysis, International Organization, Vol.

32, No. 1, winter 1978,

28) James McBride, Russia's Energy Role in Europe: What's at Stake with the Ukraine Crisis, Council on Foreign Relations, February 22, 2022, At: https://on.cfr.org/3f60u7V

29) Jonah Bock and Haley Parilla, Why Countries Abandon Taiwan: Indicators for a Diplomatic Switch, Global Taiwan Institute, Global Taiwan Brief, Vol (9). Issue (16), August 2024, At: https://bit.ly/4kdNZVd

30) Jonathan F. Cogliano, Roberto Veneziani and Naoki Yoshihara, The dynamics of international exploitation, Environment and Planning A: Economy and Space, Vol. 56, No.5, 2024,

31) Julian Ambrose and Kalyeena Makortoff, Donald Trump tells EU to buy more US oil and gas or face tariffs, The Guardian, December 20, 2024, At: https://bit.ly/4aZaloS

32) Kazi Stastna, Missiles fly, but Ukraine's pipeline network keeps Russian gas flowing to Europe, CBC News, April 15, 2022, At: https://bit.ly/4kaADce.

33) Kazi Stastna, Missiles fly, but Ukraine's pipeline network keeps Russian gas flowing to Europe, Op.Cit.

34) Ken Silverstein, Tariffs Failed Before And Will Hurt American Energy Companies, Forbes, January 13, 2025, At: https://bit.ly/4gJUAUd

35) Klaus Knorr and Frank N. Trager, Economic Issues and National Security, University Press of Kansas, 1977.

36) Klaus Knorr, The Power of Nations: The Political Economy of International Relations, Basic Books, New York, 1975.

37) Lizz Lyle Kleemeier, Empirical Tests of Dependency Theory, Op.Cit. Lizz Lyle Kleemeier, Empirical Tests of Dependency Theory: a Second Critique of Methodology, Modern African Studies, vol. 16, No. 4, December 1978

38) Mari covers, Shotaro Tani and Alice Hancock, EU imports record quantities of Russian LNG in 2024, Financial Times, December 20, 2024, At: https://bit.ly/3QlknHI.

39) Marta Domínguez-Jiménez and Niclas Poitiers, FDI another day, Op.cit.

40) Marta Domínguez-Jiménez and Niclas Poitiers, FDI another day: Russian reliance on European investment, Bruegel Enterprise, Policy Contribution Issue No. 3, February 2020, P 2, At: https://bit.ly/3BNCsHM.

41) Matthew Lee, US warns firms about sanctions for work on Russian pipelines, The Washington Post, July 16, 2020, At: https://bit.ly/42VX4vh Michael Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, Basic Books, New York, 2006

42) Nick Wadhams, Russia Is Now the World's Most-Sanctioned Nation, Bloomberg, March 7, 2022, At: https://bloom.bg/3oXeN0v.
43) Nord Stream 1: Why is Russia cutting gas supplies to Europe?, BBC News, July 27, 2022, At: https://bbc.in/3P5oggw
44) Nord Stream 2: Gazprom says new pipeline to Germany is ready, BBC, September 10, 2021, At: https://bit.ly/42XEsvg.
45) Nord Stream costs Ukraine $720 million, United Press International (UPI), May 20, 2011, At: https://bit.ly/3BF9Dft.
46) Paul James, Post dependency? The Third World in an Era of Globalism and Late-Capitalism, Alternatives: Global, Local, Political, Vol. 22, No. 2, April – June, 1997,
47) Peter Blau, Exchange and Power in Social Life, Routledge Publication, 2nd Edition, New York, 1986.
48) Richard M. Emerson, Power-dependence relations, American Sociological Review, Vol. 27, No.1, February 1962
49) Richard M. Emerson, Power-Dependence Relations: Two Experiments, Sociometry Journal, Vol. 27, No. 3, September 1964,
50) Robert J. Samuelson, Learning From the Oil Shock, The Washington Post, June 18, 2008, At: https://bit.ly/4gJODGG.
51) Robert R. Kaufman, Daniel S. Geller and Harry I. Chernotsky, A preliminary test of the theory of dependency, Comparative Politics, vol. 7, No. 3, 1975,
52) Roula Khalaf, Patrick Jenkins and Olaf Storbeck, Buy American to avoid Trump trade war, says Christine Lagarde, Financial Times, November 28, 2024, At: https://bit.ly/42RGtZK.
53) Russia Sanctions Dashboard, Current as of 27 July 2022, At: https://bit.ly/3vL5XXm.
54) Russian Oil Selling at 30% Discount to Global Benchmark, Data Show, Bloomberg, May 31, 2022, At: https://bloom.bg/3zFWulc.
55) Samantha Gross and Constanze Stelzenmüller, Europe's messy Russian gas divorce, Brookings Institute, June 18, 2024, At: https://bit.ly/3QEyKHj.
56) Scott Kennedy, How America's War on Chinese Tech Backfired, foreign Affairs, November 26, 2024, At: https://bit.ly/3EDgR8V.
57) Vasily Astrov, Current State and Prospects of the Russian Energy Sector, The Vienna Institute for International Economic Studies (WIIW), Research Reports No. 363, June 2010, P 1, At; https://bit.ly/3Blppfl.